PROVISIONAL

A/41/PV.65
19 November 1986

ARABIC

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة الحادية والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة والستين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الثلاثاء ، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد فيرم (السويد)
(نائب الرئيس)

- تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

(أ) مذكرة من الامين العام يحيل بها تقرير الوكالة

(ب) مشروع قرار

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

86-64440/A

Digitized by UNOG Library

نظرا لغياب الرئيس ، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد فيرم (السويد) .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥ .

البند ١٤ من جدول الاعمال

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

(أ) مذكرة من الامين العام يحيل بها تقرير الوكالة (A/41/517 و Corr.1)

(ب) مشروع قرار (A//41/L.32)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية) : تبدأ الجمعية نظرها في البند ١٤ من جدول الأعمال المعنون "تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية" . ومعروض على الجمعية في هذا الصدد مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير الوكالة (A/41/517 و Corr.1) ومشروع قرار وارد في الوثيقة A/41/L.32 .

قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الأول هذا الصباح ، أقترح أن تقفل قائمة المتكلمين في المناقشة بشأن هذا البند ظهر اليوم .

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وأطلب بناء على ذلك من الممثلين الراغبين في تسجيل أسمائهم على القائمة أن يفعلوا ذلك في أسرع وقت ممكن .

أدعو السيد بليكس ، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ليقدم تقرير الوكالة عن عام ١٩٨٥ .

السيد بليكس (الوكالة الدولية للطاقة الذرية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي ، يسرني أن أدلي ببياني تحت رئاستكم .

إن التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية عن عام ١٩٨٥ ، والمعروض الآن على الجمعية العامة ، يقدم بيانا عن عمل الوكالة في هذه السنة . وكلمتي التي أفتتح بها هذه المناقشة تتيح لي فرصة إبراز بعض الاتجاهات والانشطة ، وأن استعرض الاحداث التي جرت في العام الحالي ومن ثم لم يشملها التقرير ، وأخيرا أن أضيف بعض الأفكار الشخصية بشأن عمل الوكالة وبشأن دورها باعتبارها جزءا من منظومة الامم

Digitized by UNOG Library

المتحدة . وقد يكون هذا العرض للبند المدرج على جدول الأعمال ملائما على نحو خاص هذا العام ، في الوقت الذي حفز فيه حادث تشرنوبل على القيام بأنشطة جديدة وحدوث تطورات هامة في مجال السلامة النووية وأثار تساؤلات عامة عن دور الكهرباء المستمدة من الطاقة النووية . وسأتناول المسائل العامة وآثارها قبل التطرق إلى بعض الأنشطة التفصيلية للوكالة .

منذ ستة أشهر ، كانت الخبرة التشغيلية للصناعة النووية قد بلغت مدتها الإجمالية حوالي ٠٠٠ ٤ سنة من عمل المفاعلات النووية دون أن يقع حادث إشعاعي قاتل واحد أو أي تلوث رئيسي للبيئة . وقد انقطع هذا السجل بصورة مفجعة نتيجة للحادث الذي وقع في المفاعل رقم ٤ في تشرنوبل . وكان هذا الحادث حافزا للاتحاد السوفياتي على اتخاذ تدابير شاملة لوقف التسرب الاشعاعي وتقديم العناية الطبية وحماية البيئة وتطهيرها . والمفاعل الذي دمر قد تمت الآن تغطيته ، وعادت وحدتان من الوحدات التي لم تصبها أضرار إلى العمل من جديد بعد إدخال بعض التعديلات التقنية عليهما . وقد اتخذت البلدان الأخرى في أوروبا مجموعة من التدابير الوقائية وسلسلة من الأعمال التي كانت الوكالة قد بدأتها .

وبعد الحادث بوقت قصير ، دعاني الاتحاد السوفياتي مع اثنين من معاونيّ لزيارة موسكو وكييف . وبعد إحاطتنا بالموضوع بصورة مستفيضة ناقشنا مع السلطات السوفياتية الأعمال التي يمكن أن تتخذ في إطار الوكالة لتمكين الجميع من اكتساب خبرة من الحادث والنظر في تدابير السلامة النووية التي يمكن اعتمادها على الصعيدين الوطني والدولي . وفي أيار/مايو وحزيران/يونيه ، قرر مجلس المحافظين في الوكالة الأعمال التي ستضطلع بها الوكالة على الفور .

وكان بين هذه الأعمال عقد اجتماع في مقر الوكالة في تموز/يوليه وآب/أغسطس لفريق من الخبراء الحكوميين لصياغة اتفاقيتين دوليتين بشأن الإخطار المبكر عند وقوع حادث نووي وبشأن تقديم المساعدة في حالات الطوارئ الاشعاعية وقد انبثق عن هذا الاجتماع الذي استمر أربعة أسابيع نصان بتوافق الآراء ، واعتمدا في دورة استثنائية

Digitized by UNOG Library

(السيد بليكس ، الوكالة الدولية للطاقة الذرية)

للمؤتمر العام عقدت في أيلول/سبتمبر . وقد وقعت ٦٠ دولة حتى الآن على الاتفاقيتين . وقد دخلت الاتفاقية الخاصة بالإخطار المبكر حيز النفاذ في ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٦ . وبموجبها تتعهد الأطراف بأن تبلغ فورا عن أي حادث نووي يمكن أن يؤدي إلى تسرب إشعاعي هام عبر الحدود . وتطبيقا لروح الاتفاقية قام الاتحاد السوفياتي بإخطار الوكالة على الفور بالحادث الأخير الذي وقع لغواصته النووية في المحيط الأطلسي . وبموجب اتفاقية المساعدة ، تتعهد الأطراف بتيسير تقديم المساعدة الفورية في حالة وقوع حادث نووي أو في حالات الطوارئ الإشعاعية بغية انقاص آثارها وحماية الأرواح والممتلكات والبيئة .

وكان من بين الإجراءات الأخرى التي اتخذت عقد اجتماع استعراضي لما بعد الحادث في فيينا في آب/أغسطس ، حضره ما يزيد عن ٥٠٠ خبير نووي من جميع أرجاء العالم . وقدم خبراء الاتحاد السوفياتي تقريرا شاملا وصريحا ونوقش بأسلوب مفصل وواضح . وكان لهذا التحليل البارع الذي قدمه الخبراء الدوليون أهمية خاصة في مواجهة الأنباء المستفيضة التي نشرتها أجهزة الإعلام والتي لم تكن دقيقة دوما ، فهذا التحليل لم يفسر أسباب الحادث فحسب بل وتوصل أيضا إلى استنتاجات أكثر دقة فيما يتعلق بالأبعاد الفعلية للحادث .

Digitized by UNOG Library

وقد توفي حوالي ٣٠ شخصا من الاشعاع ـ لا عدة آلاف كما ترددت الانباء على نطاق واسع . وستكون من الامور ذات الاهمية الطبية الكبيرة متابعة الحالات للتعرف على الآثار الصحية البعيدة المدى للاشعاع المنخفض المستوى ـ إذا كانت هناك أي آثار من هذا النوع . وسيجعل التلوث الناجم عن الحادث مساحة كبيرة من الارض والغابات المحيطة بالمحطة غير صالحة للسكن لبعض الوقت ، وربما لعدة سنوات ، لكن بعض المناطق طُهّرت بالفعل . ويبدو أن الآثار الصحية للاشعاع التي انتشرت إلى البلدان الاوروبية الاخرى لم تكن ذات أهمية . لكن تلوث الاراضي لا سيما أراضي المراعي ، كان كبيرا في بعض المناطق ومنها بعض أنحاء اسكندنافيا على سبيل المثال . والكثير من الدروس المستفادة من حادثة تشرنوبل تخص المفاعلات من طراز آر . بي . إم . كي RBMK ويعكف الاتحاد السوفياتي على دراستها . لكن بعض الدروس لها نطاق أوسع . وقد أعد الفريق الدولي الرفيع المستوى لخبراء السلامة النووية تقريرا بتوافق الآراء يلخص نتائج اجتماع الخبراء ويقدم توصيات للعمل وللبرامج الكفيلة بتعزيز السلامة النووية . ونتيجة لذلك التقرير سينظر مجلس إدارة الوكالة في الشهر القادم في برنامج الوكالة الموسع للسلامة النووية وسيبدأ تنفيذه في ١٩٨٧ .

وكانت الدورة الاستثنائية للمؤتمر العام للوكالة التي أشرت إليها قبل قليل قد عقدت في أيلول/سبتمبر لغرض وحيد هو النظر في تدابير لتعزيز التعاون الدولي في حقل السلامة النووية والحماية من الاشعاع . وقد توصل المؤتمر إلى توافق آراء هام حول مسائل أساسية معينة منها : أن الطاقة النووية ستحتفظ بمكانها كمصدر هام للكهرباء من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية ؛ وأن كل بلد مسؤول عن ضمان المستوى الأعلى من السلامة ؛ وأن هناك مجالا للمزيد من التعاون الدولي في ميدان السلامة النووية ؛ وأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تلعب الدور المركزي في تشجيع هذا التعاون وتسهيله . وبالنسبة للوكالة فإن هذا لتحدٍ كبير ، وقد وضع برنامج السلامة الموسع استجابة له .

Digitized by UNOG Library

وأود في هذه المرحلة أن أدلي ببعض الملاحظات الموجزة عن سؤال أساسي معناه كثيرا في هذه السنة ، وهو : هل تنطوي الطاقة النووية على مخاطر غير مقبولة ؟ وأعتقد أن أول ما ينبغي أن أذكره في هذا الصدد ، على ما أعتقد ، أن حكومات كثيرة سبق أن أعطت جوابا عمليا على هذا السؤال : فاليوم تولد نسبة ١٥ في المائة من كهرباء العالم في المحطات النووية . ولو أتى هذا القدر من الكهرباء عن طريق النفط لاحتاج إلى كل انتاج المملكة العربية السعودية النفطي لسنة ١٩٨٢ بكاملها ، ولو أريد انتاج تلك النسبة عن طريق الفحم لاحتاج الأمر إلى كل إنتاج الولايات المتحدة السنوي منه . ولم يثبت قط أن هذه الكمية من الكهرباء يمكن توليدها دون مخاطر - سواء باستغلال الطاقة المائية أو الفحم الحجري أو النفط أو الغاز أو محطات الطاقة النووية - وأكتفي بذكر المصادر التي تسهم مساهمة كبيرة في إمدادات العالم من الكهرباء .

وسيكون اختيار مصدر الطاقة المستخدمة في البلدان الصناعية لانتاج الكهرباء في المستقبل مقصورا في معظم الحالات على الفحم والطاقة النووية . وفيما يتعلق بالفحم فإن الحوادث في المناجم وفي النقل تودي بحياة الكثيرين ، لكن القلق الكبير لا ينصب على الحوادث ، وإنما على الآثار البيئية لاحتراق كميات ضخمة من الفحم . فمن خلال انبعاث ثاني أكسيد الكبريت وأكسيد النيتروجين يلحق احتراق الفحم الحجري وغيره من أنواع الوقود الأحفوري الضرر بالغابات والبحيرات ، ويساهم ثاني أكسيد الكربون الناجم في النهاية عن احتراقه في احتمال ارتفاع درجة حرارة الغلاف الجوي للأرض ، أو ما يسمى بأثر البيت الزجاجي . وهذه الآثار المؤذية لا تنجم نتيجة لوقوع حادثة وإنما من خلال التشغيل الاعتيادي . ولأنها تحدث تدريجيا ، فإنها لا تجذب انتباهنا مثلما يقع مع حادث واحد مذهل مثل تشرنوبل . مع ذلك فإن تأثيرها مجتمعة على بقاء الحياة على كوكبنا أعلى أكبر بما لا يقاس . وإنني أستقي هذه الاستنتاجات من دراسات نشرتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية .

Digitized by UNOG Library

وبالنسبة للطاقة النووية يكمن أكبر القلق في مخاطر حادث كبير يتعين فيه عزل الاشعاعات المتسربة لفترة طويلة جدا . وأعتقد أن من الإنصاف القول إنه ، باستثناء تشرنوبل بقيت مخاطر توليد الكهرباء بالطاقة النووية على الصحة والبيئة مجرد مخاطر بينما أحدث الاستخدام اليومي الاعتيادي للفحم والنفط لتوليد الكهرباء أسوأ الآثار على البيئة . وخلاصة قولي إن الطاقة النووية عن طريق الانشطار حقيقة واقعة علينا أن نتعايش معها . وستساعدنا في الانتقال من عصر النفط إلى عصر آخر للطاقة ربما الطاقة الشمسية أو المفاعلات الاندماجية . وهذه المصادر الجديدة ليست في متناول اليد لتوليد الكهرباء الإضافية التي يحتاجها العالم على نطاق واسع لرفع مستويات المعيشة والنهوض بالتنمية .

وبينما قد يجد الكثيرون من الصعوبة بمكان أن يقبلوا القول بأن مواصلة استخدام الطاقة النووية والتوسع فيها مطلوب إلى أن توفر تكنولوجيا أخرى كميات كبيرة من الكهرباء بكلفة معقولة ، فلن يعترض أحد على القول بأنه لا بد من القيام بكل جهد ممكن لتحسين السلامة النووية ، وإن هذه المسألة اكتست الآن بعدا دوليا أقوى . فالسحابة المشعّة لا تحترم الحدود الوطنية ؛ ومن هنا ظهرت الدعوة إلى إنشاء نظام للسلامة النووية الدولية يؤمّن درجة أعلى من السلامة في كل مكان .

إن مسألة القواعد الإلزامية الموحدة للسلامة النووية معقدة ، لأن المفاعلات النووية تختلف من طراز لآخر وكذلك لاختلاف ظروف كل موقع . مع ذلك لا بد من النظر بجدية فيما إذا كان لا يمكن وضع بعض المبادئ الأساسية المشتركة للسلامة ، وفيما إذا كان لا يمكن أن يتوافر قدر أكبر من القبول الطوعي بمعايير السلامة النووية الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وتنفيذها . وقد أجرى فريق من الخبراء الحكوميين في فيينا مناقشة أولية لهذه المسألة في الأسبوع الماضي .

وعلى حين تتطلب مسألة وضع واعتماد مبادئ مقبولة عالميا للسلامة النووية قدرا أكبر من الاهتمام الدولي الحكومي وبناء الثقة ، يمكن تطوير عدد من الآليات الموجودة بالفعل داخل الوكالة واستخدامها على نطاق أوسع لتبني السلامة النووية

Digitized by UNOG Library

ثقة الناس بها . وهذه الآليات تتقاسم ميزة مشتركة هي أنها تتطور انطلاقا من الصراحة التي تمكن الحكومات من أن تتعلم من تجارب الغير .

وإحدى هذه الآليات التي يمكن أن تستخدم على نطاق واسع هي فرق استعراض أمان التشغيل . وبموجب هذا البرنامج تبعث الوكالة أفرقة دولية تتألف من ١٢ إلى ١٥ من خبراء السلامة النووية لاستعراض سلامة تشغيل محطات الطاقة النووية بناء على طلب السلطات الوطنية . وتستغرق بعثة فريق الأمان عدة أسابيع في المحطة تدرس خلالها وتتبادل المعلومات وتعد في النهاية تقريرا للسلطة المستضيفة . وقد أوفدنا من هذه البعثات ثلاثا أو أربعا كل سنة أثناء السنوات القليلة الماضية . وهي تختلف بطبيعة الحال اختلافا كبيرا عن تفتيش الضمانات الذي يكون الغرض منه التحقق من أن المنشآت النووية السلمية لا تستخدم للأغراض العسكرية ، ولا يتناول مسألة سلامة المحطة . وفي حالة الضمانات ، تكون الدولة قد قبلت قانونا التفتيش المنهجي من قبل الوكالة . أما بعثة فريق الأمان فتدعوها الدولة على أساس كل حالة على حدة . ويبدي عدد متزايد من السلطات والحكومات وأصحاب المحطات اهتماما بأن يستمعوا إلى آراء فريق دولي رفيع المستوى متخصص في سلامة تشغيل محطاتهم النووية . وقد تؤدي تقارير بعثات فرق الأمان إلى المساعدة أيضا في خلق الثقة بين أفراد الجمهور ولدى الدول المجاورة . وقد شهدنا بالفعل زيادة تلقائية في الطلب على فرق الأمان ، ويمكن توقع وضع ترتيبات تتطور بموجبها من أنشطة متفرقة إلى نشاط منتظم .

Digitized by UNOG Library

وقد ترتب على معرفة أن كل من حادثتي جزيرة ثري مايل وتشرنوبل ترجع الى حد كبير الى خطأ في التشغيل ، أن تركز الاهتمام والمناقشة على المسألة الكبيرة المتعلقة بالصلة بين الانسان والآلة ، وعلى المسائل المحددة المتعلقة بشروط التصميم الرامية الى تجنب الاخطاء الناجمة عن التشغيل . وكما هو الحال في الأنواع الأخرى من التكنولوجيا من الممكن دائما تحسين شروط السلامة . وسيستمر من يصنعون المفاعلات النووية في البحث عن وسائل تقنية جديدة تتمكن من توفير ضمانات أكيدة ضد انطلاق المواد المشعة خارج الموقع من المرافق النووية في حالة وقوع الحوادث . وسيستمرون في البحث عن جيل مقبل من محطات انتاج الكهرباء من الطاقة النووية موحدة النمط وتتوافر بها شروط السلامة منذ البداية . وستجري أنشطة التصميم داخل كل دولة على حدة ، بيد أنه من الممكن تيسير الحصول على النتائج أو التعجيل بها عن طريق تبادل دولي للآراء والخبرات .

والمنظمات الدولية هي أدوات للتعاون بين الدول الأعضاء . وفي المجال النووي ، شهدت الشهور القليلة الماضية تعاونا دوليا بلغ ذروته اذ عقدت الدول العزم على التوصل الى نتائج ملموسة وأبدت استعدادها لتقديم بعض التنازلات المتبادلة لتحقيقها مستعينة في ذلك الى أقصى حد بالمنظمات التي انشأتها . وهذا كله مدعاة للتشجيع خاصة وأنه يحدث في وقت تتعرض فيه للاضطراب الدبلوماسية المتعددة الأطراف بوجه عام والمؤسسات الدولية بوجه خاص .

وأود أن أبدي بشأن هذه النقطة بعض التعقيبات حيث تترتب على الأزمة في الأمم المتحدة عواقب مباشرة على ظروف العمل في الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

لقد طلب الى الأمم المتحدة تبسيط ادارتها ، ويمكن أن تعد توصيات فريق الخبراء الحكومي الدولي رفيع المستوى من العوامل المساعدة على ذلك . ليس لي أن أعقب على هذه التوصيات ، ولكني أجدني مضطرا للتعبير عن تأييدي التام للقلق الذي أعربت عنه لجنة التنسيق الادارية فيما يخص التوصيات المتعلقة باستحقاقات الموظفين . فقد أشارت لجنة التنسيق الادارية الى أن مرتبات الفئة الفنية وما فوقها

Digitized by UNOG Library

ظلت دون تغيير طوال السنوات الاحدى عشرة الماضية مع سريان تسويات تكاليف المعيشة ؛ وجمدت تسويات تكاليف المعيشة طوال العامين الماضيين ، في حين كانت مستحقات المعاشات التقاعدية موضع تخفيضات متعاقبة في السنوات الاربع الماضية .

ويشعر الموظفون الفنيون في الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذين تمكنوا من ادارة برنامج موسع رغم الميزانية المنعدمة النمو بخيبة أمل لانهم كوفئوا بخفض حقيقي في الاجر الصافي خلال العامين الماضيين . وقد تزايدت الاستقالات التي تلقيتها من عدد من اكفأ موظفينا وأقدمهم بسبب تخفيض المعاشات التقاعدية الذي قد يتم في المستقبل أو الغموض الذي يحيط بالاستحقاقات وظروف العمل . ونحن نرى ، بصفتنا منظمة تقنية تعتمد في جزء من أعمالها على دوران الموظفين الرفيعي المستوى ، ان ذلك يمثل اتجاها مقلقا يجعل من الصعب جذب مثل هؤلاء الموظفين . واني أشاطر مخاوف لجنة التنسيق الادارية التي ذكرت :

"ان زيادة تخفيض مستحقات الموظفين ستؤدي في نهاية الامر الى انخفاض مستوى الكفاءة" .(A/41/763 ، الفقرة ٤)

وانني على ثقة من أن ذلك ليس غرض فريق الثمانية عشر أو الجمعية العامة اللذين يرغبان في تنشيط المنظمة . وكما ذكر الامين العام أن :

"السعي الى حل المصاعب المالية التي تعاني منها المنظمة على حساب استحقاقات الموظفين أمر يتسم بقصر النظر الشديد وتترتب عليه آثار عكسية بالغة" (A/41/663 ، الفقرة ٩)

وأعود الآن الى الموضوع الرئيسي لهذا البيان .

لا يجوز أن يؤدي وضوح أنشطة الوكالة هذا العام في مجال السلامة النووية الى الاستنتاج الخاطئ بأن التركيز على مجالات العمل الاخرى قد نقص . فقد استمر تنفيذ البرنامج الشامل للوكالة دون هوادة ، واتبع نهج يسعى الى تحقيق التوازن بين الانشطة التي تحظى باهتمام فئات مختلفة من الاعضاء وتعود بالنفع عليها مثل : الدول الصناعية والبلدان النامية والدول الحائزة للطاقة النووية والدول غير الحائزة للطاقة النووية .

Digitized by UNOG Library

وفيما يتعلق بالكهرباء المستمدة من الطاقة النووية ودورة وقودها ، فقد تزايد الاسهام الشامل لوحدات الطاقة النووية في القدرة الكلية على توليد الكهرباء في العالم بمقدار ١٤ في المائة في العام الماضي . وتوفر الطاقة النووية في الوقت الحاضر من ٤٠ الى ٧٠ في المائة من الكهرباء في عدد متزايد من الدول أو في المناطق الصناعية الرئيسية داخل الدول . وقد تحسن الاداء في المصانع النووية في معظم الدول عن طريق تحسين الصيانة والادارة والاهتمام بتدريب العمال . وفي أوروبا ، على سبيل المثال ، أظهرت المصانع النووية طاقات أكبر من نظيراتها العاملة بالنفط وبالفحم في جميع الفئات بمختلف احجامها .

ومن ناحية أخرى ، يجب أن نلاحظ وجود عدد من القيود التي تحول دون استخدام الطاقة النووية في العديد من الدول ، وتتفاوت تلك القيود الى حد كبير . ففي بعض الدول الصناعية كانت العقبات في طريق هذا الاختيار هي لمعارضة الرأي العام ، أو الاجراءات التنظيمية المعقدة ، أو ارتفاع أسعار الفائدة أو الغموض في السياسات . وبالنسبة للبلدان النامية يعتبر الاستثمار الرأسمالي المبدئي العالي من بين العراقيل التي يجب التغلب عليها . وعلى إثر الطلبات التي قدمت في المؤتمر الاستعراضي الثالث لمعاهدة عدم الانتشار الذي عقد في عام ١٩٨٥ وفي المؤتمر العام للوكالة الذي تبعه ، أنشئ فريق من كبار الخبراء لتقديم التوصيات الى الوكالة فيما يتعلق بآليات تقديم المساعدة للبلدان النامية بهدف تعزيز وتمويل برامج الطاقة النووية . وبالاضافة الى الاستثمار الرأسمالي ، فان هناك عددا من القيود الهامة التي يرجح أنها تعيق ادخال الطاقة النووية الى البلدان النامية ، مثل عدم توفر الكفاءات البشرية المدربة ، وضعف البنيات الاساسية ، وصغر حجم الشبكات الكهربائية ، وعدم وجود برامج كافية للدعم الصناعي . وقد يمكن التغلب على بعض القيود التي أشرت اليها اذا ما توافرت مفاعلات متوسطة الحجم ذات تصميم أبسط وتتوافر بها شروط السلامة منذ البداية وباسعار مناسبة ، أما التغلب على القيود الاخرى - المتعلقة بالكوادر مثلا - فيحتاج الى بذل جهود طويلة الامد ومخططة على نحو جيد .

Digitized by UNOG Library

ومنذ سنوات طويلة اقتنع الخبراء في جميع أنحاء العالم ، على أساس النتائج التي توصلت اليها الدراسات المفصلة ، بأنه ليست هناك حاجة الى طفرة تكنولوجية أو علمية للتوصل الى وسائل على مستوى عال من السلامة للتخلص من النفايات المشعة . غير أن قطاعا كبيرا من الرأي العام في مختلف البلدان مازال يشعر بالقلق ازاء النفايات النووية . وعلى الرغم من أن الدوائر النووية لا تعتبر ، ولأسباب وجيهة ، انشاء مستودعات عالية الجودة للنفايات مسألة تكنولوجية ملحة ، فان وجود حلول يمكن الركون اليها للتخلص من النفايات أمر ضروري لزيادة قبول الجماهير للطاقة النووية في العديد من البلدان .

وكجزء من البرنامج الشامل في مجال ادارة النفايات ، فان الوكالة تخطط للشروع في عام ١٩٨٧ في برنامج للتعاون التقني بين الاقاليم لتقديم المشورة للبلدان النامية حول الخطط والاستراتيجيات طويلة الامد للتنمية وتنفيذ نظم معالجة النفايات الضعيفة الاشعاع والمتوسطة الاشعاع التي تمثل النوع الرئيسي للنفايات في معظم البلدان النامية .

وانتقل الآن الى بعض التطبيقات العملية الاخرى للتكنولوجيا النووية واسهامها في التنمية . فقد تم احراز تقدم في انشاء وتحسين خدمات العلاج بالاشعاع في البلدان النامية لعلاج السرطان . ويتم استخدام تقنيات النظائر بشكل متزايد في دراسة خصائص المياه الجوفية الضرورية للمناطق المنكوبة بالجفاف . وقد خطط لتنفيذ برنامج اقليمي في منطقة السهل الافريقي في عام ١٩٨٧ لتحديد المناطق التي تحصل على مياه جوفية متجددة والمناطق التي لا تحصل عليها . وبهذه الطريقة ، يسهم مشروع للوكالة الدولية للطاقة الذرية في بذل جهود أوسع من جانب منظومة الامم المتحدة لمساعدة البلدان الافريقية المتضررة بالجفاف على التعرف على دقائق العمليات الجارية والتوصل الى وسائل لعكسها .

وتستخدم تقنيات الاشعاع والنظائر المشعة بشكل متزايد أيضا لرصد البيئة وحمايتها ودراسة رواسب المبيدات وغيرها من المواد الكيماوية في التربة

Digitized by UNOG Library

والمزروعات ، وتقليل الاستخدام غير الضروري للاسمدة ، ورصد العناصر التي تؤدي الى تلوث البيئة ، وحفظ الاغذية دون اللجوء الى استعمال الكيماويات . وتستقطب التطبيقات الصناعية للاشعاع اهتماما متزايدا . ومن الامثلة على ذلك ، ازالة تلوث الاغذية الحيوانية واستخدام المعجلات لازالة الغازات السامة من محطات توليد الطاقة التي تعمل بالفحم والنفط . هذه هي بعض التطبيقات العملية للتكنولوجيا النووية على الصحة والبيئة والتنمية والتي تساعد الوكالة الدولية للطاقة الذرية على النهوض بها .

أما فيما يتعلق بمسألة البحث العلمي المتقدم ، فانه من دواعي سروري أن أحيطكم علما بان المركز الدولي للفيزياء النظرية بتريستا ، الذي تديره منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة والوكالة الدولية للطاقة الذرية بشكل مشترك ، يلقى تقديرا عاليا من قبل العلماء في جميع انحاء العالم . وقد توسع بدرجة كبيرة برنامجه الذي يستهدف دعم الدراسات المتقدمة وقدرات البحث في البلدان النامية . ويزور المركز سنويا ما يقرب من ٣ ٠٠٠ عالم للقيام بالبحوث أو المشاركة في أكثر من ٣٠ ندوة وحلقة دراسية وحلقة تدريبية تنظم كل عام . وتبلغ حصة العلماء من البلدان النامية من شهور العمل في المركز ما يقرب من ٧٥ في المائة .

Digitized by UNOG Library

ورغم أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تعمل منذ بضع سنوات على أساس ميزانية معدل نموها صفر ، فقد استثني برنامج التعاون التقني من ذلك . وقد خصص في عام ١٩٨٥ مبلغ ٣٦,١ من ملايين الدولارات لتمويل أنشطة التعاون التقني . وهناك توافق آراء بين أعضاء الوكالة على ان صندوق المساعدة والتعاون في المجال التقني الذي يمول من التبرعات ينبغي أن يزداد بنسبة ١٢ في المائة سنويا خلال السنوات الثلاث المقبلة وذلك دليل على الاهتمام الخاص الذي توليه الدول الاعضاء لهذا البرنامج .

وتخصص الجمعية العامة ، من خلال اللجنة الأولى ، في كل سنة جزءا كبيرا من وقتها للمسائل المتصلة بنزع السلاح . ومسألة التحقق التي تعثرت على صخرتها كثير من اتفاقات تحديد الاسلحة تعتبر الآن شرطا لا بد منه لأي اتفاق فعّال . وقد أشير مرارا الى نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مؤتمر نزع السلاح في جنيف وفي غيره من المحافل بوصفه تجربة فريدة في مجال التحقق الموضعي الدولي الذي قد يكون نموذجا يحتوي عند وضع تدابير التحقق في المستقبل في اتفاقات تحديد الاسلحة . واذا كانت تجربة نظام ضمانات الوكالة ستجدي في تحديد الاسلحة ونزع السلاح فان ذلك سبب اضافي يزيد من أهمية تشغيل ذلك النظام بكفاءة ومصداقية من الناحية الواقعية . وبالعكس اذا تعثرت هذه التجربة الاولى في التحقق الدولي المنهجي فان ذلك سيكون نكسة لاحتمالات تحديد الاسلحة النووية ونزعها .

ونظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية هو خدمة تقدمها الوكالة الى الدول ذات السيادة لاشاعة الثقة بامتثالها لما أخذته على عاتقها من التزامات بقصر استخدام المنشآت النووية على الاغراض السلمية ، وليس في ذلك أدنى تدخل خارجي أو انتهاك قسري لسيادة الدول ، وتتفق الدول على قبول ضمانات الوكالة لأنها ترى فيها ، كالكثير غيرها من الالتزامات الدولية ، مصلحتها الوطنية الخاصة . وهذا الدور لنظام الضمانات في مجال بناء الثقة له أهمية عملية كبيرة سواء على المستوى العالمي أو الاقليمي . وبغير هذه الضمانات لما كان هناك تبادل تجاري يذكر في المواد النووية ، لأن الموردين يصرون على التحقق من أن ما يبيعونه لن يستخدم في انتاج أسلحة نووية .

Digitized by UNOG Library

وخلال ١٩٨٥ قامت الوكالة بما يقرب من ٠٠٠ ٢ عملية تفتيش على أكثر من ٥٠٠ مرفق نووي في أنحاء العالم كافة . وكما كان الحال في السنوات السابقة لم تكشف عمليات التفتيش عن مخالفات تبين أن المواد النووية الموضوعة تحت الضمانات قد حولت الى الاغراض العسكرية .

ولا شك في أن عدد المنشآت النووية وحجم المواد النووية في العالم سيستمران في الزيادة الى جانب تقدم المعرفة والخبرة لصنع الاسلحة النووية . واذا توافر العزم والموارد الكافية ستكون الكثير من الدول التي تملك الهيكل الاساسي الصناعي المتقدم بقدر كاف قادرة على صنع تلك الاسلحة . والضمانات وحدها لا تستطيع أن تمنع ذلك مهما بلغت من التقدم . ولذا فمن الضروري التمسك بالمنطق الذي دفع كثيرا من الدول في البداية الى تقديم التزامات تعاقدية بالتخلي عن الاسلحة النووية وتهيئة الظروف كيما تشعر الدول الاخرى أيضا بأن ذلك المنطق ينطبق عليها . ويزيد هذا الاحتمال اذا حدث تقدم ملموس في ميدان نزع السلاح النووي وتوافر ظروف الامن والاستقرار على الصعيدين العالمي والاقليمي .

وفي حزيران/يونيه من هذا العام أبرمت الوكالة أول اتفاقية كاملة للضمانات مع دولة ليست طرفا في معاهدة عدم الانتشار وهي البانيا . فان تخضع احدى الدول طوعا أنشطتها النووية لضمانات الوكالة انما هو خيار متاح لاي دولة ليست طرفا في معاهدة عدم الانتشار . ولكنها ترغب مع ذلك في اخضاع كل أنشطتها النووية لتلك الضمانات .

وعلى إثر القرار الذي اتخذته الصين في العام الماضي بأن تخضع بعض أنشطتها النووية السلمية لضمانات الوكالة ، توجه فريق من الوكالة الى بكين في آب/أغسطس الماضي لاجراء مناقشات تمهيدية . وتقوم الوكالة الآن باعداد مشروع اتفاق ليكون أساسا لمزيد من المناقشة خلال النصف الاول من عام ١٩٨٧ . وبعد ابرام هذا الاتفاق ستكون الوكالة قد طبقت ضماناتها في جميع الدول الحائزة للاسلحة النووية ، وان كان ذلك على نطاق متواضع .

Digitized by UNOG Library

وقد أوصى المؤتمر الاستعراضي الثالث لاطراف معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية المعقود في العام الماضي بالاستمرار في العمل بمبدأ التطبيق العالمي لضمانات الوكالة على جميع الانشطة النووية السلمية في كل الدول ، وتحقيقا لهذا الغرض أوصى باجراء مزيد من التقييم للامكانيات الاقتصادية والعملية لتوسيع نطاق تطبيق الضمانات ليشمل مرافق مدنية اضافية في الدول الحائزة للاسلحة النووية . واذا كان في وسعي أن أقول أن بعض التقدم قد أحرز في زيادة نشاط نظام الضمانات في الدول الحائزة للاسلحة النووية فمن واجبي أيضا أن أذكر أن هذه الزيادة كانت حتى الآن محدودة للغاية بسبب القيود المالية .

وفيما يتعلق بالضمانات في جنوب افريقيا ليس لدي لسوء الحظ شيء ايجابي أذكره . فلم يطرأ أي تغيير على الحالة فيما يتعلق بتطبيق الضمانات الكاملة على جميع المرافق النووية في ذلك البلد ، ولم أتلق حتى الآن ردا على ما طالبت به من الشروع في مناقشة هذه المسألة . وفضلا عن ذلك ، فان المفاوضات مع جنوب افريقيا بشأن تطبيق الضمانات على مصنع تخصيب اليورانيوم شبه التجاري وصلت الى طريق مسدود . وعلى إثر التقرير الذي قدمته عن هذه المسألة الى المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية هذا العام ، اتخذ قرار يدعو جميع الدول الاعضاء التي لم توقف بعد كل أشكال التعاون النووي مع جنوب افريقيا الى القيام بذلك ، ويطلب الى مجلس ادارة الوكالة النظر في دورته المقبلة في التقدم بتوصية الى المؤتمر العام بتعليق ممارسة جنوب افريقيا لامتيازات وحقوق العضوية التي ينص عليها النظام الداخلي للوكالة اذا لم تكن قد امتثلت حتى ذلك الحين لقرارات المؤتمر العام في هذا الشأن وتصرفت وفقا لمقاصد ومبادىء ميثاق الامم المتحدة .

وكذلك أدرجت المسألة المتعلقة بقدرة اسرائيل النووية على جدول أعمال المؤتمر العام في هذه السنة . وبعد انتهاء المناقشة قرر المؤتمر تأجيل المداولات حول هذه المسألة ولم يعتمد قرارا بشأنها .

Digitized by UNOG Library

وقد حظيت مسالة حماية محطات توليد الطاقة النووية من الهجمات الارهابية وغيرها بقدر من الاهتمام العام . وأذكر في هذا الصدد ان الاتفاقية المعنية بالحماية المادية للمواد النووية المبرمة في اطار الوكالة صدق عليها حتى الآن ١٩ دولة عضوا . وليست ثمة حاجة الا الى تصديقين آخرين حتى تدخل الاتفاقية حيز النفاذ . وأرجو أن يأتي هذان التصديقان في أقرب وقت ممكن . وكما تعرف الجمعية العامة فان مسالة الاتفاق الدولي الذي يحظر الهجوم العسكري على المنشآت النووية ما تزال معلقة . وفي الدورة التي عقدها المؤتمر العام للوكالة مؤخرا أكد كثير من الدول بحق أهمية التوصل الى اتفاق بشأن هذه المسالة . فعدم وجود اتفاق كهذا والخوف من مثل تلك الهجمات يساعدان على زيادة ما يشعر به الكثير من قلق ازاء تطوير الطاقة النووية .

وأود أن اختم كلمتي بالاشارة الى بعض الدروس المستفادة هذا العام التي ينبغي أن نتذكرها ونحن نتطلع الى المستقبل . أولا ، أننا اذا أردنا أن تظل الطاقة النووية تستخدم في توليد الكهرباء وغير ذلك من الاغراض التي تسهم في تحقيق رفاه الانسان ورخائه فلا بد من دراسة جميع الاحتمالات التي تؤثر على استخدامها الآمن والسلمي بصورة شاملة . وتنطوي هذه الاحتمالات على امكانية تحويل المواد النووية الى الاغراض العسكرية والهجوم المسلح على المرافق النووية وأعمال الارهاب النووية والحوادث النووية الخطيرة . وينبغي اتخاذ تدابير فعالة على كل تلك الجبهات التي لها أهميتها في الاستخدام العالمي للذرة من أجل تحقيق السلم .

ثانيا ، لا يجوز أن تبقى القواعد والنظم الدولية متخلفة عن القفزات والفتوحات العلمية والتكنولوجية . ومما يدعو الى الاغتباط أنه تم اعتماد الاجراءات المتعلقة بالإخطار عن الحوادث النووية التي قد تكون لها آثار تتعدى حدود البلد المعني . الا أنه من الأفضل أن ننظم انجازاتنا التكنولوجية مقدما بدلا من أن ننظمها بعد وقوع الحوادث .

ثالثا ، مازالت المنظمات الدولية تؤدي دورا لا غنى عنه في عالمنا المضطرب وذلك بالرغم من الانتقادات الموجهة الى الأمم المتحدة وجميع مؤسساتها .

Digitized by UNOG Library

رابعا ، انه في عصر الكمبيوتر والفضاء والطاقة النووية ، أصبح التعاون بين الدول ضرورة حتمية للحد من مخاطر التكنولوجيا الحديثة . وهذا التعاون لازم قبل كل شيء لدرء خطر استخدام الاسلحة النووية . وينبغي للمجتمع الدولي أن يضاعف جهوده لكفالة عدم الانتشار وانهاء سباق التسلح النووي والعمل على نزع السلاح . وقد كان التضامن والتعاون الدوليان المشهودان ابان حادث تشرنوبيل نموذجا للاسلوب الذي يستطيع أن يلتف العالم حوله ويحاول كفالة استخدام التكنولوجيا على نحو مأمون وبما يحقق صالح البشرية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان لتقديم مشروع القرار A/41/L.32 .

Digitized by UNOG Library

السيد آغا (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل تسعة وعشرين عاما ، تعهدنا بتنفيذ الاهداف الرئيسية للنظام الاساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وهي الإسراع بمساهمة الطاقة الذرية في السلم والخدمات الصحية والإزدهار في أنحاء العالم كافة وتوسيع هذه المساهمة ، والتأكد ، قدر الإمكان ، بأن المساعدة التي تقدم من قبلها أو بناء على طلبها أو تحت اشرافها أو رقابتها ، لا تستخدم على أي نحو يعزز أي غرض عسكري . ومنذ استحداث الطاقة النووية واستخدامها في الاغراض السلمية اعترف دوليا بانها افضل وسيلة لمواجهة التناقص السريع في موارد الطاقة الاحفورية . وهكذا اضطلعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدور العامل الحفّاز في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلداننا .

إن باكستان تفخر بمشاركتها الطويلة الأمد بأعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وقد استفادت ، شأنها في ذلك شأن العديد من البلدان النامية الاخرى ، فائدة كبيرة من التعاون معها ومن دعمها وخبرتها في وضع برامج توليد الطاقة النووية في البلاد . وإننا نشعر بسعادة كبيرة لانتخاب باكستان في مؤتمر الوكالة العام في أيلول/سبتمبر من هذا العام بالاجماع رئيسا لمجلس محافظي الوكالة .

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعبر عن تقديرنا وشكرنا لمدير عام الوكالة ، السيد هانس بليكس ، على إسهامه القيم في النهوض بأهداف الوكالة . إن وفد باكستان يتمنى له النجاح في النهوض بوظائفه الهامة ويؤكد له اننا سنتعاون معه تعاونا تاما .

لا حاجة بي أن أتناول جميع جوانب التقرير السنوي للوكالة ، الذي كان موضع مناقشة مفصلة في المؤتمر العام في فيينا ، حيث أتيحت لوفد بلدي الفرصة ليعبر عن آرائه حيال شتى أنشطة الوكالة .

إن من دواعي الارتياح الكبير لوفد بلدي أن برنامج الوكالة للمساعدة التقنية لايزال يتلقى الاهتمام اللازم في أنشطة الوكالة . كما استحوذ صندوق المساعدة والتعاون في المجال التقني على حصة الأسد من موارد التعاون التقني ، التي زادت

Digitized by UNOG Library

بمقدار ١٣ في المائة عن مستواها في العام السابق . ولاتزال برامج التعاون التقني تركز في صورة عامة على الزراعة والهندسة والتكنولوجيا النوويتين والصناعة والهيدرولوجيا والسلامة والفيزياء النووية .

أما في مجال الطاقة النووية ، فقد استهدفت أنشطة الوكالة تقديم المساعدة للبلدان النامية على تقييم الدور المناسب للطاقة النووية ضمن خططها القومية المتصلة بالطاقة . وفي عام ١٩٨٥ ، زادت القدرة الإجمالية لمحطات الطاقة النووية المنشأة في العالم بمقدار ١٤ في المائة . إن نسبة الكهرباء المولدة بالطاقة النووية تتراوح تراوحا كبيرا من بلد الى آخر ، ومن منطقة الى منطقة أيضا . وإذا استمر معدل النمو هذا ، فمن المتوقع أن تصبح ، بحلول عام ١٩٩٠ ، القدرة الإجمالية للطاقة النووية في جميع أنحاء العالم حوالي ٣٧٠ جيغاواط اليكترون ، أي حوالي ٢٠ بالمائة من إمدادات الطاقة الكهربائية في العام . والاستنتاج الجلي الذي يمكن الوصول إليه من هذا الاسقاط أنه ينبغي للوكالة أن تزيد من توسيع برنامجها الذي يستهدف توفير المساعدة لتطوير الطاقة النووية .

أما بالنسبة للجوانب الاخرى من أنشطة الوكالة ، أي نظام الضمانات على وجه التحديد ، فتجدر الإشارة الى أن الوكالة لم تكتشف أي شيء غير عادي يمكن أن يشير الى تحويل كمية كبيرة من المواد النووية الموضوعة تحت نظام الضمانات لتصنيع أسلحة نووية أو أي غرض عسكري آخر . إن المواد النووية الموضوعة تحت نظام ضمانات الوكالة بقيت مستغلة خلال عام ١٩٨٥ في الانشطة النووية السلمية أو تم تقديم معلومات كافية عنها . وفي نفس الوقت ، لا نستطيع أن نهمل أوجه القصور التي تعاني منها الوكالة في ميدان الضمانات . إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ليست وكالة مخابرات ، وتقتصر وظائفها على تلك المنشآت والمرافق المشمولة بنظام ضماناتها . إن الوكالة غير مجهزة ولا تملك الملاحية لمعالجة مهام تقع خارج هذه المسؤولية .

ان تطوير الطاقة النووية والتعاون الدولي في هذا الميدان عنصران لا غنى عنهما في جهودنا لاستعادة التوازن في العلاقات الاقتصادية العالمية من خلال الإسراع

Digitized by UNOG Library

بتنمية البلدان النامية . ويشتمل قرار الجمعية العامة ٥٠/٣٢ ، الذي اتخذ بتوافق الآراء ، على اعتراف المجتمع الدولي بوضوح بالحاجة الى اتخاذ إجراء إيجابي في هذا الاتجاه . ففي هذا القرار ، أكد المجتمع الدولي على :

"إن لجميع الدول الحق ، وفقا لمبدأ التساوي في السيادة ، في أن تضع برنامجها الخاص باستخدام التكنولوجيا النووية في الاغراض السلمية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وفقا لأولوياتها ومصالحها واحتياجاتها" ؛ (القرار ٥٠/٣٢ ، الفقرة ١ (ب))

وينص القرار أيضا :

"انه ينبغي أن تتاح لجميع الدول ، دون تمييز ، إمكانية وحرية الحصول على التكنولوجيا والمعدات والمواد المتصلة باستخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية" ؛ (القرار ٥٠/٣٢ ، الفقرة ١ (ج))

وتمشيا مع الاهداف العريضة المحددة في قرار الجمعية العامة السالف الذكر ، تقرر أن يعقد في السنة القادمة مؤتمر الامم المتحدة المعني بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية . وإننا نتطلع الى المؤتمر ليضع ويعتمد خطة عمل لتعزيز التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية . إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، بوصفها الوكالة المسؤولة من بين وكالات منظومة الامم المتحدة في هذا الميدان ، تتحمل مسؤولية خاصة في الإسهام في عملية التحضير ، التي تجرى الآن في فيينا ، لضمان نجاح أعمال المؤتمر .

ويود وفد بلدي أن يثني على الوكالة الدولية للطاقة الذرية على إستجاباتها السريعة ومبادراتها الاخيرة في ميدان السلامة النووية ، بالتعاون مع الدول الاعضاء والمنظمات الدولية الاخرى المعنية ، وعلى جهودها النشطة الجيدة التوقيت في إبرام معاهدتين بشأن الإخطار المبكر بوقوع الحوادث النووية وتقديم المساعدة في حالة وقوع مثل هذه الحوادث . وعلى حين اننا نقدر تركيز الوكالة على مسائل السلامة النووية ، فاننا نشعر انه لا ينبغي لاية مخاوف في هذا المجال ان تعوق

Digitized by UNOG Library

التعاون الدولي الفعال في مجالا الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية . ومن جهة أخرى ، فان الاهتمام المتزايد بالسلامة النووية يؤكد على الحاجة الى وضع نظام أكثر رشدا وإنصافا وغير تمييزي يغطي شتى جوانب التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية . وقد سعت باكستان الى إبرام إتفاقية دولية تحظر الهجوم على المنشآت النووية . إذ يمكن لاتفاق كهذا أن يعزز تدابير السلامة النووية .

والآن ، اسمحوا لي ، بوصف باكستان رئيس مجلس محافظي الوكالة ، ان استعرض ، نيابة عن باكستان وكندا وتشيكوسلوفاكيا ، مشروع القرار المعنون "تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية" ، الوارد في الوثيقة A/41/L.32 . وقد أعد مشروع القرار هذا بعد مشاورات وثيقة في كل من فيينا ونيويورك . ويسير مشروع القرار الى حد كبير ، من حيث الصياغة والنص ، على نمط القرارات السابقة التي اتخذت في الجمعية العامة في إطار هذا البند ، مع بعض الاضافات في الديباجة والمنطوق لتبين أنشطة الوكالة الاخيرة في مجال السلامة النووية . وتشير الفقرة الاخيرة من ديباجة مشروع القرار الى قرارين اتخذا في الدورة الاستثنائية الاولى التي انعقدت في أيلول/سبتمبر من هذا العام .

وطلب الى الجمعية العامة ، في الفقرتين ١ و ٢ ، أن تحيط علما بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأن تؤكد ثقتها بدور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية .

وجاء في الفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار :

"تحث جميع الدول على العمل جاهدة من أجل قيام تعاون دولي فعال ومنسجم في تنفيذ عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وفقا لنظامها الاساسي ، ومن أجل تشجيع استخدام الطاقة النووية وتطبيق التدابير اللازمة لزيادة تعزيز سلامة التجهيزات النووية والتقليل الى أدنى حد من الاخطار على الصحة ؛ ومن أجل تعزيز ما يقدم الى البلدان النامية من مساعدة تقنية وتعاون ؛ ومن أجل كفالة فعالية نظام الضمانات لدى الوكالة ." (A/41/L.32 ، الفقرة ٣ ، ص - ٣)

Digitized by UNOG Library

وبما انه قد وقّعت فعلا عدة دول على الاتفاقيتين المتعلقتين بالسلامة النووية ، فمن السليم أن ترحب الجمعية العامة أيضا بهذا التطور وأن تطلب الى الدول الاخرى ، التي لم تصبح أطرافا فيهما بعد ، أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن . وهذا وارد في الفقرة ٤ من مشروع القرار .

ترجو الفقرة ٥ من منطوق مشروع القرار من الامين العام أن يحيل الى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية محاضر الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة المتعلقة بانشطة الوكالة .

ونحن على ثقة بأن الجمعية العامة سوف تعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء تمشيا مع تقاليدنا السابقة وكذلك في ضوء أهمية الموضوع الوارد في مشروع القرار المذكور .

السيد فلورين (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : أنصت وفد الجمهورية الديمقراطية الالمانية باهتمام بالغ الى البيان الذي أدلى به السيد بليكس ، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، الذي قدم فيه تقرير الوكالة عن عام ١٩٨٥ . ويتعين عليّ أن أقول إننا نكّن كل تقدير لأنشطة السيد بليكس . إن التقرير يعطي صورة واضحة لانواع الانشطة المختلفة التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ويدلل على دورها كأداة موثوق بها في تنمية التعاون الدولي باستخدام الطاقة الذرية في الاغراض السلمية ، وفي كفالة عدم انتشار الاسلحة النووية .

تتيح الطاقة النووية آفاقا واسعة للبشرية لحل مشاكل المواد الاولية والوقود ، وهو شرط مسبق وحاسم لقصر استخدام الطاقة الذرية على الاغراض السلمية . إن الاحداث المأساوية في تشرنوبيل وكذلك الاحداث التي وقعت في محطات نووية أخرى قد أوضحت مدى خطورة العواقب التي يمكن أن تترتب إذا ما خرجت الطاقة الذرية السلمية عن نطاق السيطرة عليها فضلا عن الخطر الأشد الذي ينجم عن وضع جزء صغير من الترسانات النووية المتراكمة في حالة التشغيل .

Digitized by UNOG Library

ومن ثم ، ففي رأي الجمهورية الديمقراطية الالمانية أن الامر يقتضي المشاركة فورا في جهود جميع البلدان لتحقيق سلامة نووية شاملة . وهذا يعني ، في المقام الاول ، إنهاء سباق التسلح والبدء في طريق نزع الاسلحة النووية والقضاء عليها قضاء تاما ؛ ثانيا ، كفالة التطوير المامون للطاقة النووية .

ونحن نرحب بحقيقة أن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أعطى في برامجه من أجل القضاء التام على الاسلحة النووية ومن أجل التطوير المامون للطاقة التي قدمت هذا العام ، صورة شاملة لجانب السلامة النووية . وتحظى هذه المقترحات بتاييد الجمهورية الديمقراطية الالمانية .

لا يخالجنا شك في أن استخدام الاسلحة النووية سوف يفضي الى اندثار الحياة في الارض . إن الحفاظ على الحضارة الانسانية هو مهمة الدول جميعا ، وهو يقتضي نهجا جديدا في اتجاه السلامة الدولية . ولهذه الغاية ، فإن الدول الاشتراكية تقدمت بافكار شاملة لهذا الاجتماع . ومن شأن تنفيذ هذه الافكار أن يحسّن بشكل حاسم الشروط العامة المطلوب توافرها قبل استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية ، وستكفل في نهاية المطاف قصر استخدام الطاقة النووية على الاغراض السلمية .

إن الجمهورية الديمقراطية الالمانية ترى أن التدابير التالية ذات أهمية فائقة وهي : فرض حظر شامل للتجارب النووية ؛ تعزيز نظام عدم الانتشار النووي ؛ التزام سياسة عدم البدء باستخدام الاسلحة النووية من قبل الدول التي لم تفعل ذلك بعد ؛ وخفض تدريجي في الاسلحة النووية الى حين القضاء التام على هذه الاسلحة ؛ ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي .

ومن خلال عمليات تمديد الوقف المؤقت الانفرادي لجميع التفجيرات النووية ، فقد ضرب الاتحاد السوفياتي المثل للجميع وأكد ارادته التي لا تلين من أجل تحقيق تقدم في الحد من الاسلحة النووية وفي مسالة نزع السلاح . إن الافاق المتصلة بحظر شامل للتجارب النووية سوف تتحسن بصورة هامة إذا ما قامت الولايات المتحدة بالمشاركة في هذا الوقف المؤقت .

Digitized by UNOG Library

لقد تميز العام الماضي بعدد من الاجراءات الدولية في مجال التطوير السلمي للطاقة النووية . ومن الاحداث الهامة ، ولا شك ، انعقاد الدورة الاستثنائية الاولى للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية . إن الاتفاقيتين اللتين تمت الموافقة عليهما فيما يتعلق بالاشعار المبكر وكذلك بتقديم المساعدة في حالة وقوع الحوادث النووية أو حالة الطوارئ الاشعاعية ، والتاكيد على نتائج اجتماع الخبراء فيما يتعلق بالكوارث النووية ، هذه الامور شكلت مساهمة مهمة في دعم أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وأنطوت أيضا على أهمية فائقة فيما يتصل بالعلاقات بين الدول .

إن الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، كما ذكر رئيس مجلس الدولة والامين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي إيرك هونيكر في ١٥ أيلول/سبتمبر من هذا العام ان الجمهورية الديمقراطية الالمانية ترى أن مؤتمرات الخبراء للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وما ينجزونه من أعمال بشأن الاتفاقيات الدولية :

"هي السبيل لزيادة السلامة في محطات الطاقة النووية والسيطرة على استخدام التكنولوجيات المعقدة لصالح البشرية" .

وقد بينت نتائج الدورة الاستثنائية أنه عندما تتوفر الإرادة السياسية اللازمة ويتم اتباع نهج واقعي من قبل جميع الاطراف ، يصبح من الممكن حل المشاكل المعقدة أيضا في فترة وجيزة . وبفضل الطريقة الرشيدة والفعالة المتبعة في أعمال الوكالة الدولية للطاقة النووية بوصفها أكثر المنظمات الدولية تخصصا ، فقد ساهمت في الصياغة السريعة لهاتين الاتفاقيتين . وبوصفي رئيسا للفريق العامل المعني بصياغة الاتفاقية الخاصة بتقديم المساعدات ، وكذلك بوصفي رئيسا لمكتب الدورة الاستثنائية ، فإن الجمهورية الديمقراطية الالمانية قد ساعدت على نحو فعال في وضع اللمسات النهائية على الاتفاقية . وقد قامت الجمهورية الديمقراطية الالمانية بتنفيذ هاتين الاتفاقيتين الهامتين ، شأننا في ذلك شأن دول أخرى ، حتى قبل التصديق عليهما .

Digitized by UNOG Library

إن الدورة الاستثنائية للوكالة الدولية للطاقة الذرية قد أوضحت على نحو مقنع أن الاغلبية الساحقة للدول تطمح إلى مواصلة برامج الاستخدام السلمي للطاقة النووية مع زيادة السلامة النووية في الوقت نفسه . وترى الجمهورية الديمقراطية الالمانية ان المهمة المطروحة الآن تتمثل في الاسترشاد بكلتا الاتفاقيتين والسير قدما باصرار على الطريق الذي تم ارساؤه .

إن برنامج الاتحاد السوفياتي المتعلق بالتدابير التي يتعين إتخاذها في هذا الصدد يحظى بالتاييد الكامل للجمهورية الديمقراطية الالمانية . ويتطلب تنفيذ ذلك البرنامج تعاونا وثيقا بين جميع البلدان كيما يتسنى لنا أن نضع ، لصالح الشعوب جميعا الاسس المادية والعلمية والتكنولوجية والاتفاقات والقواعد القانونية الدولية ذات الصلة من أجل التنمية السلمية للطاقة النووية . والجمهورية الديمقراطية الالمانية على استعداد لذلك .

ويتمثل أحد الجوانب الهامة للتنمية الآمنة للطاقة النووية في منع التدمير المتعمد للمحطات والمفاعلات التجريبية والمنشآت النووية . لذا ينبغي لنا أن نعد في أقرب وقت ممكن مشروع اتفاقية دولية تحظر الهجوم على منشآت الطاقة النووية .

إن الجمهورية الديمقراطية الالمانية تعتبر أن أنشطة الرصد التي تضطلع بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية مهمة حيوية من الناحية السياسية . فبواسطتها تعزز الوكالة بصورة كبيرة ضمان عدم انتشار الاسلحة النووية . وقد تمكنت الوكالة مرة أخرى في تقريرها لهذا العام من أن تلاحظ أن المواد النووية الخاضعة لرقابتها "ظلت في نطاق الأنشطة النووية السلمية أو أنها في غير هذه الحالة قد قدم عنها حساب على النحو الوافي" . (A/41/517 ، الفقرة ٣٣٣)

إن الجمهورية الديمقراطية الالمانية ستواصل دعم الوكالة فيما يتعلق بتحسين تدابير الرصد ؛ وينطبق ذلك بصفة خاصة على الدورات التدريبية للمفتشين الجدد . وثمة مجال هام لزيادة فعالية نظام الرصد ، وهو الرصد الشامل للدورة النووية ، أي

Digitized by UNOG Library

توفير ضمانات كاملة ، وذلك في البلدان التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية . لذا فإننا نشيد بإبرام اتفاق للرصد بين الوكالة وجمهورية البانيا الشعبية .

إن رصد أنشطة نووية محددة في الدول الحائزة لاسلحة نووية سيؤدي بلا ريب إلى زيادة الثقة الدولية وسيطور بقدر أكبر نظام الرصد الخاص بالوكالة . ونحن نرحب باستعداد جمهورية الصين الشعبية لابرام اتفاقات ذات صلة مع الوكالة ونتمنى للمفاوضات التي شرع فيها بينهما أن تتكلل بالنجاح .

ونحن نتفق مع ما قاله مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أن الخبرة التي اكتسبتها الوكالة حتى الآن في أنشطة الرصد يمكن أن تكون جمة الفائدة في مجالات أخرى لنزع السلاح . وما أقصده بصورة رئيسية هو الاستفادة من تلك الخبرة في عملية ازالة الاسلحة النووية وفقا للمقترحات التي أعلنها الاتحاد السوفياتي في ١٥ كانون الثاني/يناير من هذا العام .

إن الجمهورية الديمقراطية الالمانية تعلق أهمية كبرى على الحماية المادية للمنشآت النووية والمواد الانشطارية . وقد برهن بلدي على ذلك بالانضمام إلى الاتفاقية الدولية ذات الصلة وبسن قانون جديد بشأن الطاقة الذرية في عام ١٩٨٣ . وسيكون من المفيد من أجل التنمية الآمنة للطاقة النووية أن تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن . لذا فإن الجمهورية الديمقراطية الالمانية تشترك في مناشدة جميع البلدان التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن .

إن الجمهورية الديمقراطية الالمانية تبذل قصارى جهدها لتعزيز تنفيذ برنامج الوكالة الخاص بالمساعدة التقنية . وتولي بلادي بالاضافة إلى المعدات والمواد التي تقدمها ، عناية كبرى لتدريب العلميين من البلدان النامية ، وايفاد خبراء من الجمهورية الديمقراطية الالمانية إلى تلك البلدان ، وعقد دورات تدريبية في الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، وتقديم منح دراسية .

وقد أكدت الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، بمقتضى اتفاق طويل الاجل على تعزيز وزيادة مساهماتها في برنامج المساعدة التقنية ، عزمها على تقديم مساهمتها

Digitized by UNOG Library

لعام ١٩٨٧ . وعلاوة على ذلك ، فاننا نود بموقفنا هذا أن نؤكد على أن مبدأ المشاركة الطوعية والدفع بالعملات الوطنية ، قد وضع صندوق المساعدة التقنية على أسس منتظمة موثوق بها .

وفي ختام كلمتي ، اسمحوا لي أن ألاحظ أن الجمهورية الديمقراطية الالمانية تولي عناية كبيرة الى أنشطة الوكالة الرامية الى ضمان عدم انتشار الاسلحة النووية ، وتشجيع التعاون الدولي في الاستخدام السلمي للطاقة النووي ، والتنمية الآمنة للطاقة النووية . وستواصل الجمهورية الديمقراطية الالمانية دعم الوكالة في الاضطلاع بتلك المهام ذات الاهمية الحيوية .

السيد تيميربارييف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : لقد درس الوفد السوفياتي باهتمام وارتياح كبيرين تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ١٩٨٥ المقدم إلى الجمعية العامة للنظر فيه . كما درسنا باهتمام وارتياح كبيرين البيان الذي ألقاه اليوم المدير العام للوكالة السيد هانز بليكس وننضم إلى الوفود التي قيمت أنشطة الوكالة تقييما ايجابيا . ونتوجه بشكر خاص إلى السيد بليكس على اسهامه الشخصي القيم في أنشطة الوكالة ، وإلى موظفيها على عملهم المثمر والفعال .

لقد أيد الاتحاد السوفياتي باستمرار أنشطة الوكالة ، تلك المنظمة الدولية الفريدة التي تضطلع بدور مهم في كفالة عدم انتشار الاسلحة النووية ، وتنمية التعاون بين الدول في الاستخدام السلمي للطاقة الذرية ، وتعزيز نظام التنمية الآمنة للطاقة النووية . وفي العام المقبل سنحتفل بذكرى مرور ثلاثين عاما على انشاء الوكالة - الوكالة الوحيدة في العالم التي تعد هيئة دولية حكومية تُعنى بقضايا الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية .

إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، بتنفيذها برامج شتى في مجالات واسعة النطاق لاستخدام الطاقة الذرية في أغراض بناءة ، تغطي من الناحية الجوهرية مجال تنمية الطاقة النووية ودورة وقودها بالكامل ، بما فيه المشاكل المتعلقة بالسلامة . كما تقدم مساعدة واسعة النطاق إلى البلدان النامية في هذا المجال .

Digitized by UNOG Library

ان حقائق العصر النووي الفضائي قد وضعت امام الوكالة مهام جسيمة جديدة في مجال السيطرة السلمية على الطاقة الذرية وفي مجال منع انتشار الاسلحة النووية . وتتطلب تلك الحقائق على نحو عاجل تعزيز دور الوكالة باعتبارها المنسق المعترف به لانشطة الدول في هذا المجال . وترتبط مهمة كفالة الاستخدام السلمي للطاقة الذرية ارتباطا لا ينفصم بمسالة القضاء الكامل على الاسلحة النووية في جميع أنحاء العالم . فلا يوجد ، ولا يمكن أن يوجد ضمان ضد الاخطاء المأساوية التي قد تفضي إلى اندلاع حرب ذرية . وحزام الامان الوحيد الذي يمكن أن تعول عليه البشرية ضد التدمير المتبادل هو نزع السلاح النووي الكامل .

وفي بيان تاريخي لميخائيل غورباتشوف في ١٥ كانون الثاني/يناير من هذا العام ، طُرح برنامج واقعي شامل للقضاء على الاسلحة النووية في جميع أنحاء العالم من شانه أن يخلص الكرة الارضية من الاسلحة النووية بنهاية هذا القرن . إن القضاء الكامل على الخطر النووي فرصة واقعية وممكنة . ويتضح ذلك من اللقاء السوفياتي الامريكي الرفيع المستوى الذي عقد في ريكيافيك ، والذي أسفر عن امكانية الانتقال الى مرحلة مختلفة نوعيا في الكفاح ضد الاسلحة النووية . وقد طرح الاتحاد السوفياتي في ذلك الاجتماع اقتراحات مترابطة بعيدة الاثر تاخذ في الاعتبار مصالح واهتمامات كلتا الدولتين وجميع البلدان . وتشكل هذه الاقتراحات برنامجا متكاملا . ونامل أن تُبدي الولايات المتحدة الارادة السياسية الملائمة والواقعية وان تسترشد في اجراءاتها العملية بمُسلّمة العلاقات الدولية في عصرنا الراهن ، والتي يمكن تلخيصها في الكلمات البسيطة الآتية "لايمكن احراز انتصار في حرب نووية ولا ينبغي خوض مثل هذه الحرب على الاطلاق" . (A/40/1070 ، ص ٣)

وقد طلب الى الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تسهم إسهاما حميدا في حل المشاكل النووية وأن تهيىء الظروف الضرورية لتعاون حقيقي دولي واسع النطاق في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية . وينبغي إيلاء مكانة خاصة في انشطة الوكالة طبقا لميثاقها ، لرصد مسائل الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وحظر

Digitized by UNOG Library

انتشار الاسلحة النووية وللتحسين المستمر في نظام الضمانات . وقد دعا الاتحاد السوفياتي على الدوام إلى التعزيز الشامل لنظام عدم الانتشار وهو يعلق أهمية كبيرة على عالمية المعاهدة وزيادة عدد الدول الاطراف فيها فقد زادت فعلا عن ١٣٠ دولة . وكان للنجاح في عقد المؤتمر الاستعراضي الثالث للاطراف في معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية والذي اضطلعت فيه الوكالة بدور فعال ، أهمية كبيرة فيما يتعلق بالجهود الاضافية لضمان عدم انتشار الاسلحة النووية . وقد طلب إلى الوكالة أن تضطلع بمهمة بالغة الاهمية الا وهي رصد امتثال الدول الاطراف في المعاهدة لالتزاماتهم .

وفي اعتقادنا أن أنشطة الوكالة ينبغي أن تتجه أساسا صوب تعزيز فعالية نظام الرصد في البلدان التي تسمى بالبلدان الوشيكة التوصل إلى القدرة النووية . وخاصة البلدان التي لم تنضم إلى المعاهدة حتى الآن .

ومن سوء الحظ أن سلطات جنوب افريقيا ، كما أخبرنا السيد هانز بليكس صباح اليوم ، لاتزال مستمرة في جهودها العنيدة لتفادي رقابة الوكالة .

ويشعر الاتحاد السوفياتي أن نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية يمكن أن يكون نموذجا أوليا لممارسة الرقابة في مجالات تحديد الاسلحة ونزع السلاح ، وخاصة عندما نتحدث عن نزع السلاح النووي . ونلاحظ بارتياح شديد أن المدير العام للوكالة السيد هانز بليكس يوافق على هذا النهج أيضا .

وقد وسع الاتحاد السوفياتي باستمرار مساهماته في أنشطة المساعدة التقنية للوكالة ، كجزء من برنامج الدعم التقني والعلمي لنظام ضمانات الوكالة ، وذلك فيما يتعلق بزيادة تعزيز فعالية ضماناتها . وقد زاد تمويل البرامج في الفترة من ١٩٨٦ إلى ١٩٨٨ أكثر من ضعفين . ووصل الآن إلى ٥ ملايين روبل . وفضلا عن ذلك قدم الاتحاد السوفياتي مساهمة خاصة قدرها ٣٣٠ الف روبل لتمويل أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تنفذ في الاتحاد السوفياتي كجزء من برنامجها .

ونحن نؤيد الانشطة التي تقوم بها الوكالة في برامج مثل الشبكة الدولية للمعلومات النووية ، ونتعاون مع برامج الوكالة فيما يتعلق بالبيانات النووية والطاقة النووية ودورة الوقود النووي الخ . ويؤيد الاتحاد السوفياتي بشدة أنشطة

Digitized by UNOG Library

الوكالة في مجال الاندماج الحراري النووي المحكوم ، الذي يمكن أن يصبح في المستقبل مصدرا لا ينفذ للطاقة . وقد زاد الاتحاد السوفياتي من مشاركته باستمرار في برامج المساعدة التقنية التي تضطلع بها الوكالة . وفي عام ١٩٨٧ سيزيد اسهامنا الطوعي في صندوق المساعدة التقنية والتعاون ليصل إلى ٠٠٠ ٤٣٤ ٣ دولار بالعملة المحلية .

والاتحاد السوفياتي مقتنع اقتناعا راسخا بأنه لا يوجد في الوقت الراهن بديل عن الطاقة النووية . غير أن تطويرها ينبغي أن يتم في ظل ظروف من تحقيق الحد الاقصى من السلامة للبشر وللبيئة . وتعد حادثة المفاعل النووي في تشيرنوبل والحوادث الاخرى في غيره من المفاعلات دليلا دامغا على الحاجة إلى التعاون الدولي الواسع النطاق والى قيام الدول بجهود مشتركة لكفالة السلامة النووية بالمعنى الحقيقي لهذه الكلمة .

ولنفس هذا السبب نلاحظ مع الارتياح انه نتيجة للجهود الجماعية المبذولة في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وخلال فترة زمنية قصيرة ، أمكن صياغة واعتماد اتفاقيتين دوليتين هامتين وهما : اتفاقية الاخطار المبكر عن الحوادث النووية واتفاقية المساعدة في حالات الحوادث النووية أو الطوارئ الاشعاعية . وتشكل هاتان الاتفاقيتان اللتان تستهدفان توحيد الجهود التي تقوم بها كثير من الدول لعقود كثيرة مقبلة في مجال توفير السلامة لمنشآت الطاقة النووية ، أساسا راسخا لوضع برنامج متكامل للتنمية الآمنة للطاقة النووية . وقد شارك الاتحاد السوفياتي بنشاط كبير في صياغة هاتين الوثيقتين . وقد أعلن الاتحاد السوفياتي الذي كان من أوائل الموقعين على الاتفاقيتين أنه سيطبقهما منذ لحظة التوقيع عليهما . وقد انضم اليهما حتى اليوم اكثر من ٦٠ دولة ونأمل أن يزيد عدد المنضمين على مستوى العالم كله . ونحن نشارك البلدان الاخرى اعتقادنا أن من الضروري تقديم إنذار سريع عن الحوادث النووية بما في ذلك الحوادث التي قد تتصل بمنشآت عسكرية والتجارب النووية .

Digitized by UNOG Library

إن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، رغبة منه في التوصل الى تحقيق تعاون دولي واسع النطاق في منع وقوع الحوادث النووية والقضاء عليها ، قدم للبحث في الدورة العادية الماضية للوكالة الدولية للطاقة الذرية مقترحا يقضي بانشاء نظام دولي لصالح تطوير الطاقة النووية ، وهو الذي وزع بوصفه وثيقة الامم المتحدة A/41/652 .

ويدعو البرنامج السوفياتي الى خلق قاعدة مادية وعلمية وتقنية لتحقيق التطور السلمي الآمن للطاقة النووية ، وسيستكمل هذه القاعدة بقواعد القانون الدولي والاتفاقات . ويتضمن هذا البرنامج سلسلة من التدابير العملية بما فيها انشاء نظام في المستقبل القريب ، للابلاغ المبكر عن الحوادث والمشاكل التي تقع في محطات الطاقة النووية ، خاصة التي يرافقها انطلاق الاشعاع مع انتقاله خارج الحدود .

ويتضمن هذا البرنامج أيضا انشاء آلية فعالة - بوصفها جزءا من النظام الدولي لتطوير الطاقة النووية بطريقة مأمونة - لتقديم المساعدة في حالة نشوء حالات خطيرة وذلك تحقيقا للاتفاق الذي يقضي بأن تعمل جميع الدول في أنشطتها النووية على أساس توصيات الوكالة الدولية للطاقة الذرية المتصلة بضمان سلامة المنشآت النووية وأمنها . ويتضمن برنامجنا أيضا اشارة الى جمع وتجهيز وتبادل المعلومات المتعلقة بالحوادث النووية وأسبابها وتطوراتها وآثارها . كما أنه يتضمن إقامة مشروع أو مشاريع مشتركة لجيل جديد من نظم المفاعلات الحرارية والمفاعلات السريعة المولدة للنيترون .

وثمة عنصر آخر لبرنامجنا هو تطوير نظام السلامة لمنع الهجوم على المنشآت النووية واستكمال الإعداد لابرام اتفاقية دولية بشأن هذا الموضوع . وبالمثل لابد من البدء في وضع نظام موثوق به بشأن الارهاب النووي .

وأخيرا ، ينص البرنامج على التعجيل بانفاذ الاتفاقية المتعلقة بالحماية المادية للمواد النووية التي وقعت عليها فعلا ١٩ بلدا كما أحاطنا علما اليوم السيد بليكس . ويحدونا الأمل في أن تستكمل البلدان التي لم تصدق بعد على الاتفاقية عملية التصديق في أقرب وقت ممكن وذلك حتى يمكن أن تدخل حيز التنفيذ في المستقبل القريب .

Digitized by UNOG Library

وفضلا عن ذلك ، ينص برنامجنا أيضا على صياغة صك قانوني دولي بشأن المسؤولية عن الاضرار النووية وكذلك تعزيز دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز نظام التطوير الآمن للطاقة النووية .

وثمة اسهام آخر في هذا الأمر الهام يمكن أن تقدمه منظمات أخرى مثل منظمة الصحة العالمية وبرنامج الامم المتحدة للبيئة ، واللجنة العلمية التابعة للامم المتحدة المعنية بآثار الإشعاع الذري ، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) .

وباختصار ، يتطلب تطور تكنولوجيا القذائف النووية ، من الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ومنظماتها ، المزيد من الوفاء باحتياجات التعبئة لجميع الموارد المتاحة .

وفي الختام ، نعرب عن اقتناعنا بأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية وغيرها من الهيئات الدولية متواصل العمل بكل طريقة ممكنة لتكفل استخدام الطاقة الذرية استخداما خالصا للاغراض السلمية لصالح البشرية جمعاء .

السيد مايستر (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية كما اتضحت في التقرير السنوي لعام ١٩٨٥ ، تبين بجلاء أهمية تلك المنظمة . وفي رأينا أن مهام المنظمة الرئيسية الثلاث مازالت على النحو التالي : أولا ، تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية عن طريق التعاون في مجالات البحث والتكنولوجيا وتبادل المعلومات وتقديم المساعدة التقنية ، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات البلدان النامية . ثانيا ، تحديد الطرق والوسائل الكفيلة بضمان سلامة هذه الأنشطة جميعا ، وفقا لما نص عليه برنامج الوكالة . وأخيرا وليس آخرا ، حماية الاغراض السلمية لاستخدامات الطاقة النووية ، كما ورد في النظام الاساسي للوكالة ، خاصة منذ أن أوكلت اليها مهمة رصد ومراقبة تنفيذ نظام منع الانتشار .

Digitized by UNOG Library

إن هنغاريا ، اذ تلتزم باستخدام الطاقة النووية للاغراض السلمية ، تؤيد بقوة أنشطة الوكالة فنحن نطبق ، منذ أكثر من ٣٠ سنة ، شتى التقنيات النووية لاغراض البحث وانتاج الطاقة ، ووجدنا أنها مفيدة بل لا غنى عنها في حالات عديدة .

ونظرا لافتقار هنغاريا لموارد الطاقة التقليدية ، فقد وجدت نفسها مضطرة الى التحول الى الطاقة النووية ، وبدأت في منتصف السبعينات في تشييد أول محطة للطاقة النووية تبلغ طاقتها الانتاجية ١,٧٦٠ ميغاواط ، ومكونة من أربع وحدات بمنطقة باكس . وفي عام ١٩٨٥ بلغ انتاج أول وحدتي المفاعل في محطة باكس للطاقة النووية حوالي ٢٥ في المائة من انتاج الطاقة الكهربائية في هنغاريا . ولم يبدأ تشغيل الوحدة الثالثة المتصلة بالمحطة للمرة الاولى إلا منذ بضعة أسابيع فقط . وهذه الوحدة الى جانب الوحدتين الاخريتين ستمكن محطة الطاقة في السنة المقبلة من توفير ثلث اجمالي الطاقة الوطنية المحلية ، أما الوحدة الرابعة التي تبلغ طاقتها ٤٤٠ ميغاواط ، فستبدأ في التشغيل عام ١٩٨٧ أو ١٩٨٨ . وجاري التخطيط لاقامة وحدتين اضافيتين في التسعينات تبلغ الطاقة الانتاجية لكل منهما ألف ميغاواط .

وعند انشاء المحطات النووية أولي اهتمام خاص لمسائل السلامة لضمان عدم تعطل تشغيل أية محطة وانصب الاهتمام بصفة خاصة على منع خطر الاشعاع . وسيخصص خمس مبلغ المائة بليون فورينت المستثمرة في الوحدات الاربع لمنشآت السلامة . فبالاضافة الى أجهزة منع التسرب المكونة من عدة طبقات ومعدات السلامة ، توجد ٢١ محطة قياس في منطقة محيطها ٣٠ كيلومترا ، ويتم أخذ العينات في أكثر من ١٠٠ موقع ، لكنني أود أن أوضح ما يبدو لنا على أنه أهم من ذلك ، وهو اننا ، خلال عملية الانشاء والتشييد وكذلك خلال مرحلة التشغيل ، أولينا ومازلنا نولي أهمية استثنائية لتوافر المواصفات المهنية والفنية واذا ما صح التعبير ، الاحساس بالخطر ، لدى القائمين بالتشغيل بل وكل العاملين في المحطة . ونحن نقدر تمام التقدير أنشطة الوكالة في هذا المجال ، فقد ساعدتنا بأكثر من طريقة .

إن حادث تشرنوبيل النووي ، الذي تسبب في أضرار مادية فادحة ، ناهيكم عن الخسائر المأساوية في الأرواح ، وامكانية وقوع حوادث شبيهة في المستقبل ، يتطلبان اتخاذ تدابير فورية لضمان الاستخدام الآمن للطاقة النووية .

Digitized by UNOG Library

وعلى الرغم من أن البحث عن موارد تكميلية للطاقة ، لاسيما في مجال ما يسمى بموارد الطاقة المتجددة ، مستمر بشكل أكثر ملاءمة عن ذي قبل ، يتضح أكثر فأكثر أن تزايد استخدام الطاقة النووية سيصبح أمرا ضروريا في العقود المقبلة . وهذه الحقيقة هي التي تحدد الحاجة الى ضرورة زيادة الأمان النووي . وهذا هو المجال الأكيد الذي لا يمكن فيه أن يكون البحث عن حلول لهذه المشكلة محصورا في نطاق الحدود الوطنية . وفي هذا الصدد نجد أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي بدون شك أنسب محفل للبحث عن أفضل الحلول ، وهي المؤسسة الأكثر اقتدارا لاعتماد تدابير مباشرة في هذا المجال . وسيكون لها بطبيعة الحال بعض الآثار التنظيمية والمادية الحتمية .

وينبغي اشراك الأجهزة المختصة في الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في هذه العملية ، نظرا لأنها بدأت بالفعل في البحث عن حل لهذه المهام الكبيرة والملحة .

واذ وضعت هذه الشواغل في الاعتبار ، فقد تم في عاصمة بلدي اتخاذ مبادرة في شهر حزيران/يونيه الماضي ، وهي تقع أيضا ضمن صلاحية الوكالة . وفي تلك المبادرة ، أعرب قادة الدول الأعضاء في معاهدة حلف وارسو عن رأيهم بأنه يتعين زيادة دور المنظمات الدولية ، مثل الوكالة والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، في انشاء منظومة دولية لتنمية الأمان في مجال الطاقة النووية . وفي هذا الصدد ، يشعر وفد بلدي بالسرور إذ يلاحظ أن تطورات ايجابية عديدة قد تحققت منذ ذلك الوقت ، كما أنه تم التوصل الى حلول واقعية وسليمة لعدد من المسائل ، مثل الإخطار المبكر والمساعدة المتبادلة في حالة وقوع حوادث نووية .

وقد وفرت كل من الدورة الاستثنائية والدورة العادية الثلاثين للوكالة الدولية للطاقة الذرية الدليل على أن الدول الأعضاء في الوكالة عاقدة العزم على التعاون لضمان الأمان في الاستخدام المتوسع للطاقة الذرية .

وتقدر حكومة بلدي تقديرا بالغا ، كما تعلق أهمية سياسية كبيرة على قيام الوكالة بالتعجيل بوضع واقرار الاتفاقيتين الدوليتين الرئيسيتين في مجال الأمان النووي ، وهما ، الاتفاقية المتعلقة بالإخطار المبكر بوقوع حادث نووي ، والاتفاقية المتعلقة بتقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ اشعاعي . ويحدونا وطيد

Digitized by UNOG Library

الأمل في أن نرى عددا متزايدا من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من غير أعضاء الوكالة ينضم الى هاتين الاتفاقيتين الموقعتين في الدورة الاستثنائية للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية . وستبذل هنغاريا من جانبها أقصى ما في وسعها لاستكمال عملية التصديق على هاتين الاتفاقيتين دون تأخير .

ونود أن نسترعي الانتباه الى اتفاق هام آخر ، ألا وهو اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية . وقد أبرزت الوكالة أهمية هذه الاتفاقية مرارا وتكرارا . وكما سمعنا اليوم ، فإن ١٩ دولة قد أودعت وثائق تصديقها على هذه الاتفاقية التي تحتاج الى ٢١ تصديقا لكي يبدأ نفاذها . وسيسر حكومة بلدي أن تقوم الدول الموقعة على الاتفاقية بالتعجيل بتصديقها .

لقد كانت الأحداث التي وقعت في الأشهر الأخيرة حافزا قويا لتذكيرنا بمدى المسؤولية التي تقع على عاتقنا ، والتي عبّرت عنها بايجاز بعض الجماعات المعنية بمستقبل البشرية بقولها : ليست هناك إلا كرة أرضية واحدة .

ويمكننا أن نخدم مسألة الحفاظ على كوكبنا باستخدام الطاقة النووية لتحل محل المصادر الأخرى للطاقة التي تنطوي على أضرار أكثر خطورة على بيئتنا على المدى الطويل . بيد أننا لا يمكننا أن نفعل ذلك إلا بعد التأكد من أن هذه الطاقة ستظل آمنة وبعد بذل كل جهد لمنع احتمال استخدامها في المجال العسكري .

السيد بييرنغ (الدانمرك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن بلدان الشمال الخمسة : ايسلندا ، الدانمرك ، السويد ، فنلندا ، النرويج ، وأود أن أدلي بالبيان التالي بشأن أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

تود وفود بلدان الشمال بادئ ذي بدء أن تشيد بالوكالة للطريقة الفعالة التي اتبعتها في اضطلاعها بمهامها سواء كان ذلك في عام ١٩٨٥ أو في العام الحالي . ونود أن نكرر تأييدنا التام للوكالة ولمديرها العام السيد هانز بليكس .

إن ملاحظاتنا على أعمال الوكالة هذه المرة ستتعلق بقدر أقل بالتقرير الخاص بأنشطتها في عام ١٩٨٥ ، وستركز بدلا من ذلك على آثار الحوادث الأخيرة . لقد دلت

Digitized by UNOG Library

الجهود التي تم الاضطلاع بها في أعقاب حادث تشيرنوبل الذي وقع في شهر نيسان/ابريل ١٩٨٦ بشكل واضح على الحاجة الى تعاون دولي مكثف فيما يتعلق بسلامة المنشآت النووية ، وكذلك على قدرة المجتمع الدولي على التصدي لهذا التحدي في اطار الوكالة .

ومن الجدير بالملاحظة في الواقع أنه أمكن خلال فترة وجيزة للغاية هذا العام الشروع في برنامج موسع للأمان النووي والاتفاق بشأن اتفاقيتين هامتين تتناولان الإخطار المبكر ، وكذلك المساعدة الطارئة في حالة وقوع حوادث نووية .

لقد كانت بلدان الشمال من بين أكثر من ٥٠ دولة وقعت الاتفاقيتين في الدورة الاستثنائية للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية التي عقدت في فيينا في شهر أيلول/سبتمبر . وعلاوة على ذلك ، فإنها أعلنت أنها ستطبق كلتا الاتفاقيتين على أساس مؤقت فورا ، وذلك قبل أن تصبح ملزمة بذلك قانونيا بموجب أحكام الاتفاقيتين .

وتؤيد بلدان الشمال بقوة الاتفاقيتين ، ونود أن نناشد تلك الدول التي لم تفعل ذلك بعد أن تنضم الى الاتفاقيتين على حد سواء .

ولئن كانت الاتفاقيتان لهما أهميتهما ، إلا أنهما لا يغطيان بطبيعة الحال جميع المعلومات التفصيلية واللازمة للاستعداد الوافي بالغرض لحالات الطوارئ التي قد تنشأ مستقبلا . لذلك ، فإن هناك مصلحة واضحة في حالات كثيرة لاستكمال الاتفاقيتين بترتيبات ثنائية واقليمية .

ولقد تعاونت بلدان الشمال تعاونا وثيقا للغاية لسنوات طويلة في المجال النووي . وكانت قد أنشأت بالفعل في عام ١٩٥٧ مكتبا للاتصال للطاقة النووية . وفي عام ١٩٦٣ تم ابرام اتفاق للمساعدة الطارئة لبلدان الشمال فيما يتعلق بالحوادث الاشعاعية بين الدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج بالاضافة الى الوكالة الدولية للطاقة الذرية . كما تم الشروع في برامج أبحاث للأمان النووي في بلدان الشمال .

وعلاوة على ذلك ، تم الاتفاق في عام ١٩٧٦ على أنه يتعين على كل بلد من بلدان الشمال أن يحيط سائر بلدان الشمال مسبقا بالجوانب المتصلة بالأمان في المرافق النووية الجديدة التي ستنشأ في مناطق الحدود .

Digitized by UNOG Library

وتجرى في الوقت الحالي مناقشة لزيادة توسيع نطاق التعاون بين بلدان الشمال في مجال الأمان النووي ، أو ربما لإضفاء الشكل الرسمي عليه . ومن المتصور أن بلدان الشمال ستزيد من تبادل المعلومات المتصلة بالأمان فيما يتعلق بالمرافق والانشطة النووية وربما يشمل توسيع نطاق هذا التعاون ، ضمن جملة أمور ، التزامات أكثر تحديدا وأوسع نطاقا فيما يتعلق بالاخطار والمشاورات بين البلدان المعنية . وكخطوة أولى ، تم ابرام اتفاقات ثنائية على هذا القرار بين الدانمرك والسويد وبين السويد والنرويج على التوالي .

وربما أمكن تطبيق أحكام مماثلة في مجالات أخرى للعلاقات بين البلدان المجاورة . وستقوم بلدان الشمال من ناحيتها بتطبيق الخبرة الناجمة عن ترتيباتها المتبادلة في الاتصالات الثنائية مع بلدان أخرى مستقبلا ، فيما يتعلق بالمرافق النووية .

Digitized by UNOG Library

وفي الدورة الاستثنائية للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية أُولي اهتمام كبير أيضا الى مسألة المسؤولية الدولية عند وقوع حوادث نووية ذات آثار تتعدى الحدود . وتقع على عاتق الوكالة مهمة عاجلة بجعل قواعد المسؤولية القائمة في هذا الميدان والواردة في الاتفاقيات الدولية المختلفة أكثر فعالية وأكثر قابلية للتطبيق . وينبغي أن تلتزم كل البلدان بهذه القواعد .

ومع ذلك لا يكفي اتخاذ تدابير بغية التخفيف من آثار الحوادث النووية : بل إنه من الاهمية بمكان بذل جهد لخفض احتمالات وقوع حوادث نووية من هذا النوع . ومن ثم فإننا نرحب بتوسيع عمل الوكالة الدولية للطاقة النووية لتعزيز التعاون الدولي في مجالات السلامة النووية والحماية من الاشعاعات . ومع ذلك يبقى الكثير الذي ينبغي عمله في ذلك الميدان .

وترى دول الشمال بوجه خاص أنه ينبغي الاضطلاع بمزيد من العمل من أجل المزيد من التطوير وترميخ معايير دولية ومبادئ توجيهية جديدة من أجل سلامة المنشآت النووية واختيار مواقعها وبنائها وتشغيلها وصيانتها . ودول الشمال على استعداد لتأييد أية اجراءات مناسبة في اطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية من شأنها أن تجعل من الممكن التحقق على نحو دولي من الحفاظ على أعلى مستويات السلامة . وفي هذا الصدد ينبغي ألاّ يسمح للشواغل الناجمة عن السيادة الوطنية بإعاقة الجهود المبذولة لتعزيز السلامة وهي جهود في مصلحة كل البلدان .

ولا ترمي تعقيباتي باسم دول الشمال ، مع إيلاء اهتمام خاص للسلامة النووية ، الى تجاهل غيرها من الجوانب الهامة من أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وبلدان الشمال على نحو خاص تولي أهمية فائقة لنظام الضمانات الذي وضعته الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وهو أول نظام دولي للتحقق الموضعي . وترحب بلدان الشمال بأن الضمانات التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد طبقت لأول مرة في عام ١٩٨٥ في أربع دول حائزة للأسلحة النووية وفقا لعروض طوعية ، وأن الدولة الخامسة الحائزة للأسلحة النووية قررت وضع بعض منشآتها النووية المدنية تحت نظام الضمانات الخاصة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية في الوقت الملائم . وترى بلدان الشمال أن

Digitized by UNOG Library

الانشطة المتعلقة بضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ينبغي أن يتسع نطاقها شيئا فشيئا بغية التوصل الى تطبيق عالمي لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية على كافة الانشطة النووية السلمية في جميع الدول - وقد حظي هذا المبدأ بتوافق الآراء في المؤتمر الاستعراضي الثالث لمعاهدة عدم الانتشار .

وختاما تود بلدان الشمال أن تثني على الوكالة الدولية للطاقة الذرية نظرا لبرنامج المساعدة التقنية الفعّال . وتعد المساعدة التقنية التي تقدمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ذات أهمية كبيرة بالنسبة للبلدان النامية . كما أنها أيضا وسيلة هامة لتحقيق المبادئ الواردة في المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار وقد أيدت بلدان الشمال نمو الصندوق الطوعي للمساعدة التقنية التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية .

السيد مارين بوش (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يعرب وفد المكسيك عن تقديره للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية السيد هانز بلكس على وصفه الصريح لانشطة الوكالة وكذلك على تفانيه المعهود لتحقيق أهدافها .

إن التطبيقات السلمية للطاقة النووية تتزايد في مجالات الزراعة والاغذية والطب . وفي عام ١٩٨٥ ولّدت الطاقة النووية ١٥ في المائة من كهرباء العالم . وهذا يؤكد على الدور المتنامي الذي سيتعين على الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تلعبه للنهوض بفوائد الاستخدامات السلمية للطاقة النووية .

وكما فعلنا في العام الماضي فيما يتعلق بعام ١٩٨٤ ، فإننا نشعر بالارتياح إذ نلاحظ أن عام ١٩٨٥ قد شهد مرة أخرى زيادة في الموارد المخصصة لانشطة التعاون التقني : وقد بلغت ما يقرب من ٣٨,١ مليون دولار . وكما نرى في التقرير فإن هذه الزيادة في الموارد قد أدت الى توسيع نطاق برنامج التعاون التقني في الوكالة الذي يشتمل على بعثات الخبراء - والاجهزة ، والزمالات والدورات التدريبية ، وهي ذات فوائد خاصة بالنسبة للبلدان النامية . غير أن علينا أن نعترف جميعا بأنه ما زال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به .

Digitized by UNOG Library

ويشعر وفدي بالارتياح إذ يلاحظ أن التقرير يؤكد على المشاركة المتزايدة والنشطة من جانب البلدان النامية في برنامج التعاون التقني ، وهذا يتضح في تنظيم الاجتماعات والدورات التدريبية وتقديم الخبراء وخدمات المؤتمرات وفي منح الزمالات والمساعدة العينية . ويمكن فقط عن طريق تضافر جهود البلدان المتقدمة والبلدان النامية ضمان النجاح المستمر للبرنامج . وفي هذا الصدد تؤكد حكومتي مرة أخرى على استصواب الرأي القائل بتشجيع زيادة استقدام الخبراء من البلدان النامية .

وبالمثل يثني وفدي على جهود الوكالة لتعزيز تخطيط برامج الطاقة النووية في البلدان النامية كما نؤيد تاييدا تاما النتيجة التي خلصت اليها الحلقة الدراسية المعنية بتكاليف وتمويل برامج الطاقة النووية فيما يتعلق بالدور المثمر الذى يمكن أن تلعبه الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تقديم دراسات الجدوى المالية . وهذا من شأنه أن ييسر الحصول على الائتمانات الضرورية . ونلاحظ مع الارتياح أيضا المكانة المتميزة التي لا تزال تحتلها الزراعة والاغذية في البرنامج الكبير لانشطة الوكالة .

وقد اعترف المؤتمر الاستعراضي الثالث للاطراف الموقعة على اتفاقية عدم انتشار الاسلحة النووية المعقود في أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ باهمية الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفها الاداة الرئيسية لنقل تكنولوجيا الطاقة النووية . ويشارك وفدي في هذا الاعتراف كما يثني على كل جهود الوكالة فيما يتعلق بتنفيذ توصيات المؤتمر بشأن تعزيز أنشطتها لمساعدة البلدان النامية .

وترى المكسيك أن نظام الضمانات الذي تقوم بتنفيذه الوكالة واحدا من الواجبات الاساسية . وفي هذا الصدد يلاحظ وفدي مع الارتياح أن الوكالة في عام ١٩٨٥ لم تكشف عن أية مخالفات من شأنها أن تشير الى تحويل كم هائل من المواد النووية الخاضعة للضمانات . إن نظام ضمانات الوكالة هو آلية هامة للتحقق يولّد الثقة بين الدول فيما يتعلق بضمانات تكريس كافة الانشطة النووية الخاضعة للنظام للاغراض السلمية . وينبغي لكل دولة ، وأكرر كل دولة ، أن توافق على اخضاع نفسها لذلك النظام .

Digitized by UNOG Library

ويعلق وفدي أهمية خاصة على القبول الطوعي من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية للتفتيش الذي تجريه الوكالة الدولية للطاقة الذرية على منشآتها النووية السلمية الخاضعة لنظام الضمانات . وإذا ما قدر لهذا الاتجاه أن يصبح واسع الانتشار يمكن للوكالة أن تطور قدراتها التقنية والعلمية كيما تنفذ في المستقبل مهام التحقق من الامتثال للاتفاقات التي قد يمكن التوصل اليها بشأن نزع السلاح النووي .

Digitized by UNOG Library

دون انكار لاهمية نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، تشعر حكومة بلادي بالقلق لان الموارد المالية المكرسة لبرنامج الضمانات تزيد كل عام على المبالغ المخصصة للتعاون والمساعدة الفنيين . يشير تقرير عام ١٩٨٥ الى أن نفقات إدارة الضمانات وصلت الى أربعة أمثال ما كانت عليه في العقد الماضي . لقد زادت من أكثر من سبعة ملايين دولار امريكي بقليل عام ١٩٧٥ الى زهاء ٣٠ مليونا في عام ١٩٨٥ . ويرى وفد بلادي أنه بينما يستحق برنامج ضمانات الوكالة الاعتراف به ، من الضروري أيضا زيادة كمية الموارد المكرسة للتعاون والمساعدة الفنيين .

حظيت مسالة السلامة النووية باولوية قصوى منذ وقوع الحادث المأساوي لمحطة تشرنوبل لتوليد الكهرباء بالطاقة النووية . وكان على المجتمع الدولي ، وهو يواجه الآثار المؤسفة لذلك الحادث أن يقدم مساعدة فورية للضحايا وأن يسهم في تقييم وتقدير أنظمة سلامة المنشآت النووية .

توفر الوكالة الدولية للطاقة الذرية الإطار اللازم للعلماء من جميع المناطق لاجراء مناقشات بشأن مختلف جوانب السلامة النووية وبدء إعداد برنامج واسع النطاق لتحسين نظم السلامة في محطات توليد الكهرباء بالطاقة النووية . بالإضافة الى هذا ، اتخذت الخطوات الأولى لإعداد إطار قانوني يتيح للمجتمع الدولي أن يتصرف بسرعة في حالة وقوع حوادث نووية .

خلال الدورة الاستثنائية للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية المعقود في فيينا في الفترة من ٢٤ الى ٢٦ أيلول/سبتمبر اعتمدت اتفاقيتان ، ترميان الى ضمان الإخطار المبكر في حالة وقوع حوادث نووية وتقديم المساعدة في حالة وقوع هذه الحوادث أو في حالة الطوارئ الإشعاعية .

إن الحوار البنّاء والتعاون الدولي هما السبيلان الوحيدان اللذان يمكننا عن طريقهما خفض احتمالات وقوع مزيد من الحوادث النووية ، وضمان الامتثال الأفضل للمادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار التي تتعهد بموجبها جميع الأطراف في المعاهدة بما يلي :

Digitized by UNOG Library

"أن تسهل ... التبادل على أكمل وجه ممكن للمعدات والمواد والمعلومات العلمية والتكنولوجية بشأن استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية" .

في العام القادم سوف يعقد - أخيرا - مؤتمر الامم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية للاغراض السلمية . ونأمل أن يسهم ذلك المؤتمر بشكل كبير في تمكين الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أن تقوم ، وفقا لما ورد بالفقرة ١ من نظامها الاساسي بما يلي :

"زيادة اسهام الطاقة النووية في السلم والصحة والرفاهية في جميع أنحاء العالم" .

السيد اوشيرفال (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : أولا يود الوفد المنغولي أن يعرب عن امتنانه للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، السيد بليكس لتقريره الشفوي الشامل ولتقرير الوكالة المقدم الى الجمعية . فقد عرضا بطريقة مختصرة وميسرة نتائج أنشطة الوكالة في العام الماضي .

تعلق جمهورية منغوليا الشعبية أهمية كبرى على أنشطة الوكالة وعلى توسيع نطاق التعاون معها . ونرى أن الزيارة الرسمية التي قام بها الامين العام الى بلادنا في الصيف الماضي ضيفا على حكومتنا ، ولقاءاته ومحادثاته مع حكومة بلادنا ، أرست قواعد طيبة لمزيد من تطوير وتوسيع نطاق تعاوننا . وقد التقى أيضا بأعضاء اكاديميتنا الوطنية للعلوم .

يرتبط انشاء نظام دولي للاستخدام الآمن للطاقة النووية في الأغراض السلمية ارتباطا وثيقا بعدم انتشار الاسلحة النووية والقضاء عليها . ويكمن الهدف الرئيسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتحديد في هذين المجالين . كذلك يلاحظ وفد بلادنا بالرضا دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية المتنامي في عالم الطاقة النووية المعاصر .

Digitized by UNOG Library

إن الطاقة التي تنشأ عن تحطيم الذرّة انجاز قوي من انجازات العقل البشري . لقد وعدت بتحقيق منافع كبيرة للبشرية ، وبالمساعدة على حل المشاكل العالمية للطاقة ، وبأن تكون حافزا على مكافحة الفقر والمرض . إلا أنه ربما بسبب ظروف تاريخية محددة ، ولكن أولا عن طريق خطأ تطلعات طموحة جشعة لدوائر عسكرية ورجعية ، طبق هذا الاكتشاف العلمي الكبير أولا في استخدام أسلحة ذات قوة تدميرية مخيفة .

من المعروف أن الاتحاد السوفياتي اقترح في ذلك الوقت ، أي في بداية العصر الذري ، حظرا على الأسلحة النووية في مراحلها الأولى ، واقترح وضع نظام دولي للضمانات ليكفل استخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية وحدها . إلا أن الدوائر الامبريالية ، وقد أغراها احتكارها لهذه الأسلحة المتفوقة تجاهلت تلك الاقتراحات . كما أغفلت أيضا نداءات المجتمع العالمي وتحذيرات علماء ذرّة بارزين مثل اينشتاين وجوليوت - كوري وآخرين . لقد تكلموا عن الخطر الذي لا يمكن توقعه والذي يمثله استخدام طاقة الذرّة ونواتها لأغراض الحرب والدمار .

إن السباق النووي الذي تفرضه على العالم الدوائر الامبريالية ذات النزعة العسكرية في سعيها نحو تحقيق تفوق استراتيجي عسكري وهمي ، أدى الى حالة تهدد فيها الترسانات المتراكمة للأسلحة النووية بقاء الحضارة الانسانية والحياة نفسها على الأرض .

إن الإدراك العالمي الشامل بالخطر يقتضي بحق أن تكون الخطوة الأولى التي يتخذها المجتمع الدولي هي الخفض الفوري لجميع مخزونات الأسلحة النووية والقضاء عليها ، لأن هذا هو الذي يحدد في نهاية الأمر التقدم المحرز في مجالات أخرى مثل التنمية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي والقضاء على الفقر والجوع وحماية البيئة .

في داخل منظومة الأمم المتحدة ، بل حتى في خارجها ، يدرك الجميع تماما الجهود المستمرة والمبادرات السلمية التي يقدمها الاتحاد السوفياتي وبلدان اشتراكية أخرى لكبح سباق التسلح ، وتعزيز نظام عدم الانتشار ، وتحقيق نزع السلاح ، وتحقيق ادراك عالمي كامل بالمسؤولية التي تواجه البشرية وبالحاجة الى اتخاذ نهج

Digitized by UNOG Library

صحيح عملي لمعالجة مسائل السلم والامن . هذه التطلعات بالتحديد هي التي ادت بالبلدان الاشتراكية الى أن تقترح في الجمعية العامة انشاء نظام دولي شامل للامن بجميع جوانبه . ان تنفيذ تلك الفكرة لن يخلص الشعوب من الخوف بشأن مستقبلها فحسب ، وانما سيحقق تغييرا كبيرا وتحسّنا جذريا في العلاقات الدولية .

تلاحظ حكومة جمهورية منغوليا الشعبية - مع الموافقة - ذلك الجزء من تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية المتعلق بتطبيق مراقبة مراعاة نظام عدم الانتشار وتعزيزه . لقد أكد المؤتمر الاستعراضي الثالث للاطراف في معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية المعقود في العام الماضي مرة أخرى على الدور الهام الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا المجال . ويمكن القول بأن نظام ضمانات الوكالة يعد أداة يعتمد عليها معترفا بها للرصد الدولي لعدم انتشار الاسلحة النووية . انه يتمشى مع أهداف عالمية المعاهدة ، وفي الوقت نفسه يعزز البحث عن مزيد من الاستخدام الفعّال لامكانات الذرّة السلمية . إن جمهورية منغوليا الشعبية تؤيد ، كما أيدت في الماضي ، تأكيد عالمية معاهدة عدم الانتشار . لقد اقترحت في المؤتمر الاستعراضي الثالث توجيه نداء باسم المشاركين في المؤتمر الى جميع الدول ، وبخاصة الدول النووية ودول العتبة التي لم تنضم بعد الى المعاهدة ، بأن تفعل ذلك .

Digitized by UNOG Library

إن جزءا هاما متلازما من أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق بالضمانات ، يتمثل في تحسين نظام المسؤولية والرقابة على المواد النووية ، وقد وقّعت منغوليا في هذا العام على الاتفاقية الدولية للحماية المادية للمواد النووية وصدّقت عليها . وليس هناك شك في أن دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ سيعزز نظام الرقابة في هذا الميدان الهام . وفي نفس الوقت يؤيد وفد بلادي صياغة صك دولي يوقف بحزم الارهاب النووي . ونؤكد أيضا الحاجة الى ضمان منع حدوث هجمات مسلحة على المنشآت النووية التي تستخدم لأغراض سلمية .

وترحب جمهورية منغوليا الشعبية بالنتائج الايجابية للدورات العادية والاستثنائية للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، إن هذه الدورات تؤكد مرة أخرى الدور الاساسي الذي تلعبه الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ضمان التطوير المأمون للطاقة النووية ، وفي هذا الصدد فان البرنامج الذي قدمه الاتحاد السوفياتي على درجة كبيرة من الاهمية .

ويعتقد وفد منغوليا انه من الاهمية بمكان أن المجتمع الدولي ، في اطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، اعتمد ، على المستويين الوطني والدولي تدابير يمكن الاعتماد عليها لتعزيز نظام الضمانات والرصد وتناول الحوادث تتضمن حكما للابلاغ المبكر من جانب البلدان التي تعاني من هذه الحوادث وأنواع المساعدات التي يمكن أن تقدم اليها .

إننا نرحب بموافقة المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في الدورة الاستثنائية الأولى على الاتفاقيتين اللتين توفران أساسا لنظام دولي للتطوير المأمون للطاقة الذرية . وفي هذا الصدد أود أن أشير الى بيان وزير الشؤون الخارجية لمنغوليا أثناء المناقشة العامة ، الذي أكد فيه على ما يلي :

"تؤيد حكومتي الجهود المبذولة ضمن اطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية لضمان السلامة في استخدام الطاقة النووية . وستنضم منغوليا الى

Digitized by UNOG Library

الاتفاقيتين الهامتين اللتين اعتمدتا مؤخرا في الدورة الاستثنائية للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية" . (A/41/PV.20 ، ص ٤)

إن الاتفاق الناجح على هاتين الاتفاقيتين الهامتين وابرامهما في هذا الوقت القصير يؤكد الاهمية التي يوليها المجتمع الدولي لهذه المشكلة ، وامكانية تحقيق اتفاق بشأن معظم المسائل المعقدة ، عندما تتوفر الارادة السياسية اللازمة والرغبة في تحقيق هذا الاتفاق . لقد كان هذا الانجاز انجازا قيّما ومثالا مشجعا على النهج المسؤول الذي تتبعه الدول بشأن مسألة على درجة كبيرة من الاهمية بالنسبة للبشرية . كما انه سابقة للعمل باسلوب مماثل في مجالات أخرى .

واجمالا ، يؤيد وفد منغوليا برنامج أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في السنتين القادمتين الذي يرمي الى توسيع التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية . ويحتل التعاون التقني مكانا بارزا في أنشطة الوكالة . ونحن نلاحظ بارتياح التزايد المستمر في صندوق الوكالة الدولية للطاقة الذرية المخصص لتحقيق هذه الاهداف .

وتهتم منغوليا بتطوير علاقاتها مع الوكالة ولاسيما فيما يتعلق باستخدام التكنولوجيا الذرية في مجال الصحة وفي مجال التكنولوجيا الحيوية وفي مجال الزراعة بوجه عام ، باعتبارها الميدان المبشر في المرحلة الحالية لتطور اقتصادنا .

وختاما ، يؤيد وفد بلادي مشروع القرار A/41/L.32 بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

السيد كنيدي (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باعتباري ممثلا للولايات المتحدة في الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، يسرني بالغ السرور أن أنضم الى الممثلين اليوم في هذه المناسبة ، لاستعراض التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية . ويسعدني بشكل خاص أن انتهز هذه الفرصة لأؤكد من جديد تأييد حكومة بلادي الشديد للعمل الهام الذي تضطلع به الوكالة وأن أمعن النظر بايجاز في سجل منجزاتها العظيمة في تعزيز الاستخدام السلمي والمأمون

Digitized by UNOG Library

للطاقة الذرية لصالح الشعوب في شتى أنحاء العالم . وتنضم حكومتي الى تلك الحكومات التي أشادت بالمدير العام على تقريره الممتاز وبيانه الرائع وعلى العمل الذي تقوم به الوكالة والذي انعكست صورته في التقرير والبيان . إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية وموظفيها والدول الاعضاء فيها يحق لهم أن ينظروا برضى وفخر لهما ما يبررهما الى الضمانات التي تضعها الوكالة والى الانشطة التعاونية التقنية التي تقوم بها والى انجازاتها في ميدان السلامة النووية .

ففي الثلاثين عاما منذ انشائها اكتسبت الوكالة أهمية كبيرة باعتبارها أداة رئيسية في الجهود العالمية للحماية من انتشار الأسلحة النووية في الوقت الذي تضمن فيه جعل فوائد الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية متاحة على أوسع نطاق ممكن . إن الولايات المتحدة تعتبر هذه الوكالة من أهم المؤسسات الدولية .

إن البرنامج الهام للضمانات الدولية الذي تديره الوكالة يوفر الثقة اللازمة لدى الدول في شتى أنحاء العالم بأن الطاقة النووية لن تستخدم إلّا للأغراض السلمية ، ومن ثم يوفر برنامج الضمانات الاسس اللازمة للتعاون الواسع في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية لصالح الجميع . وتشعر حكومة بلادي باغتباط خاص لأن الوكالة واصلت تعزيز برنامج الضمانات الخاص بها ، واستحدثت طرقا جديدة أكثر فعالية لزيادة الثقة الدولية وفي الوقت نفسه تراعي عن كثب الالتزامات الخاصة بالموارد الواردة في هذا البرنامج .

ينبغي أيضا أن نهنئ الوكالة على جهودها الناجحة لتعزيز الاستخدام السلمي الواسع النطاق للذرّة . إن أنشطتها التعاونية التقنية في ميدان الطاقة النووية بما في ذلك الطب النووي وتحسين الغذاء والزراعة ، تسهم الى حد كبير في رفاه الشعوب من شتى أنحاء العالم .

وتلعب الوكالة أيضا دورا رائدا في الجهود الرامية الى ضمان أن الطاقة النووية تستخدم على نحو يحمي تماما الصحة العامة والسلامة . وفي مطلع هذا العام ، وفي أعقاب الحادث المأساوي في تشرنوبيل تذكرنا بشكل ملموس الدور الهام الذي تلعبه

Digitized by UNOG Library

الوكالة في ميدان السلامة النووية . إن الاستجابة العاجلة والفعالة لهذا الحادث من جانب الوكالة وجهودها التي أعقبت ذلك لتناول النتائج المباشرة والطويلة الأجل بطريقة شاملة ، تبين بوضوح روح المبادرة وجدية الهدف اللتين اتسم بهما عمل الوكالة لسنوات عديدة .

تود حكومة بلادي بصفة خاصة أن تشيد بالوكالة الدولية للطاقة الذرية لتأييدها للجهود الناجحة التي تبذلها الدول الأعضاء لاستكمال المفاوضات الخاصة بالاتفاقيتين الدوليتين الخاصتين بالاخطار المبكر وتقديم المساعدة الطارئة في حالة وقوع حادث نووي . هاتان الاتفاقيتان لهما أهمية خاصة ليس فقط في مجال التطبيق العملي بل لأنهما انبثقتا عن روح التوفيق والتعاون التي يندر وجودها في المحافل الدولية في الوقت الحاضر . وقد ظهرت هذه الروح البنّاءة أيضا في اجتماع الخبراء الذي عقد في آب/أغسطس بعد وقوع حادث تشرنوبيل ثم ظهرت مرة أخرى في الدورة الاستثنائية الخاصة بالسلامة النووية التي انعقدت بعد ذلك في أيلول/سبتمبر . لقد أفضت هذه الاجتماعات الى تبادل بنّاء وشامل لوجهات النظر ، سيشكل بطبيعة الحال أساس أنشطة الوكالة في المستقبل في ميدان السلامة النووية .

Digitized by UNOG Library

لقد استشهدت بهذه المبادرات الاخيرة التي أخذت زمامها الوكالة لانها تجسد الطريقة التي تؤدي بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية عملها عاما اثر عام ، وفي ضوء ذلك ، فان عام ١٩٨٥ - الذي قدّم المدير العام تقريرا ممتازا عنه - لم يكن استثناء من هذه القاعدة . ولئن كانت معظم انشطتها لا تظهر على الصفحات الاولى للصحف العالمية ، ولئن كانت معظم مشاريعها ودوراتها وبرامجها الخاصة لا تحظى باهتمام عام يذكر ، فانها تسعى دائما الى الاستجابة الفعالة للمصالح والاحتياجات المختلفة للدول الاعضاء فيها .

وفي الوقت نفسه لابد لنا أن نتطلع الى المستقبل لنضمن أن تظل الوكالة الدولية للطاقة الذرية مؤسسة دولية فعالة بحيث تبقي على التركيز الواضح على ولايتها التقنية المتمثلة في الضمانات والتعاون التقني والسلامة النووية . لقد كانت الوكالة ، بين حين وآخر ، في الماضي متورطة بخلافات سياسية وقضايا دخيلة على نظامها الداخلي ومهمتها . ولسوء الحظ ، فان هذه الخلافات قد استحوذت على انتباه جهازي تقرير السياسة وهيئات الادارة فيها بشكل غير ضروري وغير مرغوب فيه . والولايات المتحدة يسرها أن ترى أن هناك وعلى ما يبدو ، ميلا للاقلاع عن هذه المناقشة الدخيلة . ويتعين على الاعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن يكفلوا عدم تحول انتباه الوكالة عن مهامها التقنية الحيوية .

وتعتقد حكومة بلادي انه لابد للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تظل المؤسسة الدولية الرئيسية التي يمكن فيها لكافة الدول الاشتراك في تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية . وهكذا فان عالمية العضوية لابد أن تظل المبدأ الهادي للوكالة ، وبخلاف ذلك ، فانه لا يمكن تحقيق الهدف المتمثل في ضمان تمكين شعوب العالم من التمتع باكبر قدر ممكن من فوائد الاستخدام السلمي للطاقة النووية .

واني لواثق كل الثقة بأن الدول الاعضاء تشاطرنا تقديرنا للوكالة وتتفق معنا في الرأي فيما يتعلق بمدى أهميتها وطبيعتها التقنية . وانني لعلى ثقة أن الوكالة اذ تقترب من العام الجديد - وهو عام يبشر بانه سيكون عام تحد ونمو - سوف تحافظ

Digitized by UNOG Library

على المعايير العالية للتفوق التي وضعتها لنفسها . وبصورة مماثلة ، فاني واثق من أن السجل الحافل بالانجاز الذي شهدناه في هذا العام سوف يتكرر في العام القادم وبنفس القدر وذلك بفضل القيادة الممتازة المتمثلة في شخص مديرها العام السيد هانس بليكس .

وقبل أن اختتم كلمتي ، أود أن أذكر أن وفدي قد لاحظ مع الاهتمام الملاحظات التي أبداها بعض المتكلمين فيما يتعلق بالجهود الرامية الى تعزيز الحد من الاسلحة النووية والقضاء النهائي على هذه الاسلحة . يود وفدي أن يذكر أن الولايات المتحدة أيضا قد طرحت مقترحات بنّاءة وسليمة تهدف الى تحقيق هذه الاهداف . والولايات المتحدة أيضا تأمل في أن ينظر الاتحاد السوفياتي باهتمام في هذه المقترحات ، بما أن المناقشة جارية بشأن جميع المقترحات المتعلقة بالاسلحة النووية .

ويسر حكومة بلادي أن تنضم الى الدول الاخرى في تأييد مشروع القرار A/41/L.32 بشأن التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ونتطلع الى العمل مع الوكالة وموظفيها ومع الدول الاعضاء الاخرى من أجل دعم كل برامج الوكالة المقبلة التي من الواضح جدا أنها ستنطوي على فائدة للجميع .

السيد بتلر (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد كان هذا العام عاما حافلا بالنسبة للصناعة النووية والوكالة الدولية للطاقة الذرية . فمن جهة ، شهدنا زيادة جديدة في توليد الطاقة الكهربائية بالوسائل النووية ، ومن الجهة الاخرى شهدنا مأساة تشيرنوبل التي نجم عنها خسارة في الارواح قد يتأثر بها آخرون كثيرون في المستقبل . وباختصار فقد وقع حادث نووي ولمسناه بكل حقيقته المروعة .

إن استجابة الوكالة لحادث تشيرنوبل قد أكسبها تقديرا . فقد بيّن التزام السيد بليكس وموظفيه الخبراء ما يمكن وما ينبغي لوكالة تقنية دولية أن تفعله . بيد أن ردها الاولي في ذلك الوقت الطارئ ، قد تبعه رد ممتاز وطويل الامد . وشهدنا نتائجه في الدورة الاستثنائية الاولى للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

Digitized by UNOG Library

في شهر أيلول/سبتمبر . وبالطبع فانني أتكلم عن الاتفاقيتين المتعلقتين بالسلامة النووية اللتين وقّعت عليهما حكومة بلادي بالفعل شأنها في ذلك شأن العديد من الحكومات الأخرى .

إننا اذ نثني على الوكالة الدولية للطاقة الذرية للعمل الذي قامت به في أعقاب حادث تشيرنوبل لا يجب أن يحيد بصرنا عن الأدوار الحيوية التي تلعبها . إن الوكالة تحتل مكانا بالغ الأهمية في نظام عدم الانتشار ، ولاتزال أنشطة الضمانات التي تقوم بها الوكالة تعتبر على جانب كبير من الأهمية . وبدونها ستكون الضمانات المنبثقة عن التعهدات الدولية بعدم الانتشار التي التزمت بها دول كثيرة بموجب أحكام معاهدة عدم الانتشار موضع شكوك .

ومن الجدير بالذكر أن تفتيشات الضمان التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لا تضر بأي شكل من الأشكال بالتكنولوجيا النووية الأصلية المكرسة لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية . ولاتزال استراليا تشعر بالقلق ازاء عدم قبول بعض الدول غير الحائزة للأسلحة النووية لهذه الحقيقة واستمرارها في رفض اخضاع منشآتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وهي منشآت تحتوي على مرافق حساسة لدورة الوقود .

والمسألة المتعلقة بالبلدان التي لديها مرافق غير خاضعة لأحكام نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقتصر أحيانا على الدول التي أحدثت سياساتها النووية قلقا خاصا للدول الأخرى . وعلى سبيل المثال ، جنوب افريقيا واسرائيل . وفي حين انه قد يكون من الأسباب ما يدعو الى القلق ازاء سياسات تلك الدول فان هناك دولا أخرى تشكل سياستها مصدر قلق ، وبذا فان المسألة المتعلقة باستجابة تلك الدول يجب أن تثار وأن تثار بمنتهى الوضوح .

إن استراليا تفخر بكونها من الأعضاء المؤسسين للوكالة الدولية للطاقة الذرية . لقد أيدنا دائما الهدف المتمثل في تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة

Digitized by UNOG Library

النووية ، بيد أن اشتراكنا في عمل الوكالة ما برح أحد الأهداف الرئيسية لتعزيز نظام عدم الانتشار الدولي .

ويوجد تشريع أمام البرلمان الاسترالي سيكون له أثر على تعزيز نظام دولتنا فيما يتعلق بالحساب والرقابة على المواد النووية عن طريق مكتب الضمان الاسترالي الذي انشئ حديثا . وحالما يُسّن هذا التشريع سيكون بوسعنا الشروع في التصديق على الاتفاقية المتعلقة بالحماية المادية للمواد النووية .

بيد أن أحد أهم العناصر في سياسة استراليا النووية هو ضمان ألّا يخرج أبدا اليورانيوم الاسترالي المنشأ - وهي مادة يتوفر لدينا منها ٣٠ في المائة من احتياطي العالم - عن نطاق التبادل الدولي للمواد النووية المكرسة خصيصا للاستخدامات السلمية .

Digitized by UNOG Library

واننا نعتقد اننا نقوم بهذا بنجاح من خلال التفاوض حول اتفاقات ضمانات ثنائية صارمة مع البلدان التي ترغب في شراء اليورانيوم الذي ننتجه . وبهذه الطريقة ، نحن على اقتناع بأننا نسهم في تعزيز النظام الدولي لعدم انتشار الاسلحة النووية وتنفيذ أحكام المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية .

منذ أكثر من سنة ، في أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ اجتمع ممثلو معظم البلدان الممثلة في هذه القاعة في جنيف في المؤتمر الاستعراضي الثالث للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية . وعندما انعقد هذا المؤتمر كان هناك وعي كامل بأهمية وصعوبة المهمة الملقاة عليه ، بل ويمكن للمرء أن يقول انه قد كان هناك قدر من القلق . ومن الاهمية بمكان ان نتائج المؤتمر الاستعراضي تمثلت في النجاح الحاسم الكبير الذي تحقق في السنة الماضية في جنيف .

وقد اعقب هذا النجاح قيام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتكريس مواردها الفنية لمواجهة آثار حادثة نووية ثم قيامها بتقديم مقترحات الى الدول الاعضاء حول تعزيز السلامة النووية ، وهي المقترحات التي اعتمدت بعد ذلك في الدورة الاستثنائية الاولى للوكالة . وان الدور الأوسع نطاقا الذي تضطلع به الوكالة قد قدمه لنا اليوم في بيانه مديرها العام السيد هانس بليكس بشكل واضح يبعث على الاعجاب ، ويعرب وفدي عن امتنانه له على هذا البيان والتقرير السنوي للوكالة . ولكن لا ينبغي أن نعرب عن تهنئتنا وتقديرنا للسيد بليكس وحده ولكن أيضا لموظفيه المتفانين وهؤلاء الخبراء الذين قدموا الكثير لنا جميعا . ان قدرتهم على ما قاموا به أثناء السنة الماضية خير دليل على مدى استقلال وكفاءة القدرة الفنية للوكالة - وهو الاستقلال الضروري للاضطلاع بمهامها .

وفي الختام ، اسمحوا لي أن اشير مرة أخرى الى انني اعتقد أن تشرنوبيل قد بينت لنا حقا أن الاشعاع لا يعرف حدودا ، وان الطاقة النووية ينبغي حمايتها لا إساءة استخدامها . ان المسؤولية عن ضمان حماية السكان والبيئات مسؤولية دولية لا يتطرق اليها شك . وقد لعبت الوكالة الدولية للطاقة الذرية دورها المركزي وينبغي أن تستمر فيه تحقيقا لهذه المسؤولية الدولية .

Digitized by UNOG Library

ان مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/41/L.32 ، من مشاريع القرارات التي أشعر بالثقة الكاملة في أنه سوف يحظى بتوافق الآراء الكامل في هذه الجمعية . فهو اجرائي الى حد كبير ولكن له مضمونه ، وأن قبوله من جانب جميع أعضاء الأمم المتحدة من شأنه أن يوضح ثقتنا العميقة والمستمرة في الوكالة الدولية للطاقة الذرية - وهي ثقة تتمسك حكومتي بها بالكامل .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥

Digitized by UNOG Library